أثر خطر التقاضي وخصائص مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة الخارجية وانعكاسها على توقيت إصدار تقرير المراجعة – دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية

إعداد

د. إيمان محمد السعيد سلامة عبده

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة عين شمس

eman_salama@commerce.asu.edu.eg

١ – الإطار العام للدراسة

١/١ مقدمة :

تلعب الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم Small and medium-sized enterprises (SMEs) دورا محوريا في الاقتصاد المصري حيث تسهم بنحو ٧٥% من النمو الاقتصادي و ٨٠% من العمالة (البورصة المصرية ، ٢٠١٦) ، وعلى الرغم من الأهمية البالغة لتلك الشركات، إلا أنها كثيرا ما تواجه صعوبات مالية ومحاسبية لأن بيئة الرقابة الداخلية لهذه الشركات تتصف بأنها محدودة مما يزيد من مخاطر غش الإدارة أو وجود تحريف جوهري في القوائم المالية لهذه الشركات (وزارة الاستثمار المصرية ، ٢٠٠٨).

ونظراً للطبيعة الخاصة لتلك الشركات التي تميزها عن الشركات كبيرة الحجم تم إنشاء بورصة النيل لقيد وتداول الشركات المتوسطة والصغيرة ، وهي أول سوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يستهدف دعم وتنمية الشركات المتوسطة والصغيرة ، وهى وليدة دراسة متعمقة لأسواق الشركات المتوسطة والصغيرة في العالم التي أثبتت نجاحها في مساعدة تلك الشركات على النمو والتوسع من خلال توفير التمويل اللازم لها، و تُلزم بورصة النيل الشركات المتوسطة والصغيرة بمتطلبات إفصاح ميسرة عن المطلوبة من الشركات كبيرة الحجم (البورصة المصرية ، ٢٠١٦) ، كما تخضع لنفس قواعد حوكمة الشركات الكبيرة ، وطبقاً لقواعد حوكمة الشركات ، فإن قرار تقدير أتعاب مراقب حسابات الشركة يكون من اختصاص الجمعية العامة العادية للشركة بناء على ترشيح من مجلس الإدارة وبعد توصية لجنة المراجعة (مركز المديرين المصري ، ٢٠١٦) ، حيث تعتبر

أتعاب المراجعة الخارجية التي تدفع للمراجع مقابل خدمات المراجعة من الأمور التي لها تأثير على فاعلية خدمة المراجعة وجودتها ، فلقد توصلت دراسة (Sundgren & Svanström, 2013) إلى أن انخفاض أتعاب عملية المراجعة الخارجية يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة المراجعة، ونظراً لأهمية تلك الأتعاب تناولت عدة دراسات (Jizi & Nehme , April 2018 ; Wong et al. , April 2018 ; Kowaleskl, Zachary T. et al. , May 2018;Mande , Vivek et al. , 2017; Li & Luo , 2017; Bronson et al. , 2017 ; Iskandar et al. 2017; Kalelkar , 2017;LAl, Karen et al. 2017 Nengzih , 2017; Redor ,Etienne , 2017; Suryani & Sitorus , 2017; Tang, Fengchun et al., 2017; Mason & Bryan , 2017 بعض العوامل المؤثرة فيها بالشركات كبيرة الحجم ، بينما تناولت دراسات قليلة بعض العوامل المؤثرة في أتعاب المراجعة الخارجية بالشركات المتوسطة والصغيرة مثل دراسة (Al-Najjar, April 2018) ، ومن أهم العوامل أو المحددات المؤثرة في أتعاب مراقب الحسابات التي تناولتها الدراسات السابقة خطر التقاضي ضد مراقب الحسابات وبعض خصائص مجلس إدارة الشركة محل المراجعة ، ومما يؤكد على أهمية أتعاب المراجعة الخارجية أن بعض الدراسات (Dong et al. , March 2018; Lambert et al. 2017;Akhalumeh et al. 2017; Salleh et al. 2017;Li et al. ,2014) تناولت أثرها المتوقع على توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية في الشركات كبيرة الحجم ، وبالتالي أثرها على توقيت إصدار القوائم المالية التي تهم فئات متعددة من مستخدمي المعلومات المحاسبية لاتخاذ قراراتهم المختلفة ، وبالتالي لم تتوافر الدراسات (على حد علم الباحث) التي تناولت أثر أتعاب المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية في الشركات المتوسطة والصغيرة ، وان كانت هناك دراسة (Clatworthy & Peel, 2016) تناولت عوامل أخرى محددة لتوقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية في الشركات المتوسطة والصغيرة مثل خصائص مجلس إدارة الشركة محل المراجعة لكنها لم تتناول أثر أتعاب المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية في الشركات المتوسطة والصغيرة.

٢/١ مشكلة وتساؤلات الدراسة:

بالرغم من أهمية أتعاب المراجعة الخارجية في تأثيرها على جودة عملية المراجعة ، فإن المطلع على الدراسات السابقة في مجال دراسة العوامل المؤثرة في تحديد تلك الأتعاب بالشركات المتوسطة والصغيرة يجد أنها محدودة ،والدليل على ذلك أن دراسة (Al-

(Najjar, April 2018) أوصت بضرورة إجراء مزيد من البحوث المستقبلية على الشركات الصغيرة والمتوسطة حتى يمكن تعميم النتائج التي توصلت إليها ، لذلك جاءت الدراسة الحالية ، كما أن الدراسات السابقة كانت بالتطبيق على الأسواق المالية بالدول المتقدمة اقتصادياً ، و لم يتم التطبيق على الأسواق المالية بالدول النامية ، ومن المتوقع أن تكون أهم العوامل المؤثرة في أتعاب المراجعة الخارجية بالشركات المتوسطة والصغيرة خطر التقاضي ضد مراقب الحسابات وبعض خصائص مجلس إدارة الشركة محل المراجعة مثل استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ، ازدواجية دور المدير التنفيذي ، حجم مجلس الإدارة ، عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ، تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة ، ومن ناحية أخرى تعتبر أتعاب المراجعة الخارجية من المحددات المتوقع تأثيرها في توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية في الشركات الصغيرة والمتوسطة (باستخدام المقياسين فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات و الفترة من نهاية السنة المالية وحتى تاريخ نشر التقارير المالية) وبالتالي توقيت إصدار القوائم المالية ، فكلما تأخر تقرير مراقب الحسابات كلما تأخر إصدار ونشر القوائم المالية ، مما يؤدي إلى تضرر مستخدمي المعلومات المحاسبية نتيجة عدم قدرتهم على اتخاذ قراراتهم في الوقت المناسب خصوصاً إذا علمنا أن الدراسات السابقة التي تناولت أثر أتعاب المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية كانت بالتطبيق على الشركات كبيرة الحجم وفي دول أجنبية.

واستنادا على ما تقدم، يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

هل هناك أثر لخطر التقاضي وخصائص مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة الخارجية؟ وهل تؤثر أتعاب المراجعة الخارجية على توقيت إصدار تقرير المراجعة للشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية ؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي للبحث الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما هو أثر خطر التقاضي على أتعاب المراجعة الخارجية ؟
٢. ما هو أثر خصائص مجلس الإدارة (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ، ازدواجية دور المدير التنفيذي ، حجم مجلس الإدارة ، عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ، تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة) على أتعاب المراجعة الخارجية ؟
٣. ما هو أثر أتعاب المراجعة الخارجية على توقيت إصدار تقرير المراجعة؟

يحاول البحث الإجابة على التساؤلات السابقة حتى يمكن في النهاية التعرف على أهم العوامل المؤثرة في أتعاب المراجعة الخارجية ، وأثر هذه الأتعاب على توقيت إصدار تقرير المراجعة للشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية .

١/٣ أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في اختبار وتحليل العلاقة بين أثر كل من خطر التقاضي وخصائص مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة الخارجية وانعكاسها على توقيت إصدار تقرير المراجعة للشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية .

ويشتق من الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل فيما يلي :

١. اختبار العلاقة بين خطر التقاضي و خصائص مجلس الإدارة (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ، ازدواجية دور المدير التنفيذي ، حجم مجلس الإدارة ، عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ، تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة) و أتعاب المراجعة الخارجية.
٢. اختبار العلاقة بين أتعاب المراجعة الخارجية و توقيت إصدار تقرير المراجعة(مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة ، وكذلك مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى تاريخ نشر التقارير المالية) للشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية.

١/٤ أهمية الدراسة:

١/٤/١ الأهمية العلمية للدراسة:

تعتبر هذه الدراسة بحثاً إضافياً في مجال تحديد أهم العوامل المؤثرة في أتعاب المراجعة الخارجية (المتمثلة في كل من خطر التقاضي و خصائص مجلس الإدارة) نظراً لأن معظم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع كانت بالتطبيق على الشركات كبيرة الحجم وفي دول أخرى مختلفة ، كما تعتبر هذه الدراسة بحثاً إضافياً في مجال اختبار العلاقة بين أتعاب المراجعة الخارجية و توقيت إصدار تقرير المراجعة بالتطبيق على الشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية .

١/٤/٢ الأهمية العملية للدراسة:

إن نتائج هذه الدراسة سوف تفيد الفئات التالية:

١/٢/٤/١ مراجعو الحسابات من خلال تحسين كل من مستوى أتعاب المراجعة الخارجية لهم وتخطيط عملية المراجعة من خلال دراسة أهم العوامل المؤثرة في تلك الأتعاب مما ينعكس بدوره على تحسين جودة المراجعة الخارجية ، وبالتالي تحسين سمعة مكاتب المراجعة.

٢/٢/٤/١ إدارة الشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية ، من خلال توفير القوائم المالية لها في الوقت المناسب ، مما يؤدي لزيادة التعامل على أسهمها.

٣/٢/٤/١ مستخدمو القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات المرفق بها ، وذلك بنشر القوائم المالية التي تم التصديق عليها من مراقب الحسابات في الوقت المناسب من خلال دراسة أهم العوامل المؤثرة في توقيت إصدار تقرير المراجعة(المتمثلة في أتعاب المراجعة الخارجية).

١/٥ فروض الدراسة:

في ضوء مشكلة وتساؤلات الدراسة وأهدافها، تحاول هذه الدراسة اختبار الفروض التالية:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين خطر التقاضي و أتعاب المراجعة الخارجية.

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين خصائص مجلس الإدارة و أتعاب المراجعة الخارجية.

ويعتبر الفرض الثاني السابق فرض رئيسي لأغراض اختباره يجب تقسيمه إلى الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول: توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة و أتعاب المراجعة الخارجية.

الفرض الفرعي الثاني: توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي و أتعاب المراجعة الخارجية.

الفرض الفرعي الثالث: توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين حجم مجلس الإدارة و أتعاب المراجعة الخارجية.

الفرض الفرعي الرابع: توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة و أتعاب المراجعة الخارجية.

الفرض الفرعي الخامس: توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة و أتعاب المراجعة الخارجية.

الفرض الثالث : توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين أتعاب المراجعة الخارجية و توقيت إصدار تقرير المراجعة .

ويعتبر الفرض الثالث السابق فرض رئيسي لأغراض اختباره يجب تقسيمه إلى الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول: توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين أتعاب المراجعة الخارجية و توقيت إصدار تقرير المراجعة (مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة).

الفرض الفرعي الثاني: توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين أتعاب المراجعة الخارجية و توقيت إصدار تقرير المراجعة(مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى تاريخ نشر التقارير المالية).

٦/١ حدود الدراسة:

يقتصر البحث في الدراسة التطبيقية على :

١/٦/١ تقتصر فترة الدراسة على الفترة من سنة ٢٠١٢ إلى سنة ٢٠١٧ ، وقد تم اختيار هذه الفترة حتى يمكن حصر أكبر عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية ، وبالتالي يمكن الحصول على أكبر حجم لعينة الدراسة.

٢/٦/١ تقتصر الخصائص التي تتناولها الدراسة الحالية و المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ، ازدواجية دور المدير التنفيذي ، حجم مجلس الإدارة ، عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ، تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة) دون غيرها من الخصائص نظرا لإمكانية الحصول على بيانات هذه الخصائص عند إجراء الدراسة التطبيقية للشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية.

١/٧ – خطة الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها و أهميتها ، تم تقسيم ما تبقى من البحث على النحو التالي: يتناول القسم الثاني: عرضاً لأدبيات الدراسة من خلال تناول أهم الدراسات السابقة في مجال أتعاب المراجعة الخارجية و توقيت إصدار تقرير المراجعة في الشركات الصغيرة والمتوسطة ، ثم يتم التعرض للجزء النظري للدراسة من خلال تناول مفهوم وخصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة و أتعاب المراجعة الخارجية في الشركات الصغيرة والمتوسطة وأثر خطر التقاضي وخصائص مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة الخارجية في الشركات الصغيرة والمتوسطة ، كما يتناول أثر أتعاب المراجعة الخارجية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في الشركات الصغيرة والمتوسطة ، بينما يتناول القسم الثالث: منهجية الدراسة التطبيقية ، ويتناول القسم الرابع: النتائج و التوصيات ومجالات الدراسات المستقبلية.

٢ – أدبيات الدراسة

١/٢ الدراسات السابقة:

يمكن تناول أهم الدراسات السابقة في مجال أتعاب المراجعة الخارجية و توقيت إصدار تقرير المراجعة كما يلي:

– دراسة (Al-Najjar, April 2018) والتي تعتبر الدراسة الأولى من نوعها التي هدفت إلى دراسة تأثير بعض آليات حوكمة الشركات (ممثلة في استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ، استقلالية أعضاء لجنة المراجعة ، وحجم مجلس الإدارة ، عدد مرات اجتماع أعضاء مجلس الإدارة)على أتعاب المراجعة في الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة ، ولقد تم التطبيق على الشركات الصغيرة والمتوسطة غير المالية في المملكة المتحدة خلال الفترة من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٩، ولقد بلغ حجم عينة هذه الدراسة عدد ٣٠٧ شركة ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية جوهرية بين بعض آليات حوكمة الشركات و أتعاب المراجعة في الشركات الصغيرة والمتوسطة ، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ، وحجم مجلس الإدارة ، عدد مرات اجتماع أعضاء مجلس الإدارة و أتعاب المراجعة، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة و أتعاب المراجعة ، وأوصت هذه الدراسة بضرورة إجراء مزيد من البحوث المستقبلية على الشركات الصغيرة والمتوسطة

حتى يمكن تعميم النتائج ، كما اقترحت إدخال خصائص أخرى لمجلس الإدارة مثل دور المدير التنفيذي وهذا ما قامت به الدراسة الحالية.

- دراسة (Clatworthy & Peel, 2016) والتي هدفت إلى دراسة بعض العوامل المؤثرة على توقيت إصدار تقرير المراجعة (مقاس بالفترة من نهاية السنة المالية وحتى تاريخ نشر التقارير المالية) والتي من ضمنها حجم مجلس الإدارة ، ولقد تم التطبيق على الشركات الخاصة الصغيرة في المملكة المتحدة خلال الفترة من سنة ٢٠١٠ إلى سنة ٢٠١١، ولقد بلغ حجم عينة هذه الدراسة عدد ٣١١٤٧ شركة ، حيث توصلت الدراسة إلى أن حجم مجلس الإدارة في الشركات الصغيرة له تأثير عكسي جوهري على توقيت إصدار تقرير المراجعة مقاس بالفترة من نهاية السنة المالية وحتى تاريخ نشر التقارير المالية ، وأوصت هذه الدراسة بضرورة توسيع نطاق دراسته في البحوث المستقبلية المتعلقة بتأخر نشر التقارير المالية.

- دراسة (Wong et al. , April 2018) والتي تناولت تأثير خطر التقاضي ضد مراقب الحسابات و استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ، على جودة المراجعة الخارجية ، وقد تم قياس جودة المراجعة من خلال أتعاب عملية المراجعة في الشركات الكبيرة المدرجة بالبورصة الصينية ، ولقد تم التطبيق على الشركات غير المالية في الصين خلال الفترة من سنة ٢٠٠١ إلى سنة ٢٠٠٦، ولقد بلغ حجم عينة هذه الدراسة عدد ٥٤٢٩ شركة ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية جوهرية بين خطر التقاضي ضد مراقب الحسابات و أتعاب المراجعة الخارجية، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة و أتعاب المراجعة الخارجية ، وبناء على هذه النتائج أشارت الدراسة إلى أهمية دراسة متغير خطر التقاضي ضد مراقب الحسابات عند قيام أي باحث بتناول العوامل المؤثرة في جودة المراجعة مقاسة بأتعاب المراجعة.

- دراسة (Mande , Vivek et al. , 2017) والتي تناولت تأثير خطر التقاضي على أتعاب عملية المراجعة في الشركات الكبيرة المدرجة بالبورصة الأمريكية ، ولقد تم التطبيق على الشركات الأمريكية خلال الفترة من سنة ٢٠٠٢ إلى سنة ٢٠١٢، ولقد بلغ حجم عينة هذه الدراسة عدد ٥٥٢٤ مشاهدة ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية جوهرية بين خطر التقاضي ضد مراقب الحسابات و أتعاب المراجعة الخارجية ، وأوصت

هذه الدراسة بضرورة إجراء مزيد من البحوث المستقبلية على نفس موضوع هذه الدراسة ولكن بالتطبيق على بلدان أخرى للتأكيد على نتائج هذه الدراسة.

- دراسة (Urhoghide & Izedonmi, 2015) والتي تناولت العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة ، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ،عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة) و أتعاب المراجعة الخارجية في الشركات الكبيرة ، ولقد تم التطبيق على الشركات بالبورصة النيجيرية خلال الفترة من سنة ٢٠٠٧ إلى سنة ٢٠١٢، ولقد بلغ حجم عينة هذه الدراسة عدد ١٥٣ شركة تمثل القطاعات المدرجة في البورصة النيجيرية وهي: الأعمال المصرفية ، التأمين ، الزراعة ، السيارات والإطارات ، مصانع الجعة ، مواد البناء ، الكيماويات والبويات، أطعمة / مشروبات وتبغ ، أحذية ، رعاية صحية ،المنتجات الصناعية / المحلية ، التغليف ، الطباعة والنشر ، المنسوجات والنفط ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية جوهرية بين كل من عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ، حجم مجلس الإدارة وبين أتعاب المراجعة الخارجية.

- دراسة (Huang, Ting et al. 2014) والتي تناولت العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ، ازدواجية دور المدير التنفيذي ، حجم مجلس الإدارة ، تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة) و أتعاب المراجعة الخارجية في الشركات الكبيرة ، ولقد تم التطبيق على الشركات غير المالية المتداولة بالبورصة الأمريكية خلال الفترة من سنة ٢٠٠٣ إلى سنة ٢٠١٠، ولقد بلغ حجم عينة هذه الدراسة عدد ٨٤٠٢ مشاهدة ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية جوهرية بين كل من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ، ازدواجية دور المدير التنفيذي ، حجم مجلس الإدارة ، وجود أعضاء إناث في مجلس الإدارة و أتعاب المراجعة الخارجية.

- دراسة (Dong et al. , March 2018) التي تناولت أثر كل من القرب الجغرافي (بين العميل ومراقب الحسابات) وأتعاب المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة مقاس بالفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة في الشركات الكبيرة ، ولقد تم التطبيق على الشركات غير المالية المتداولة بالبورصة الأمريكية خلال الفترة من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠١٢، ولقد بلغ حجم عينة هذه الدراسة عدد ١٧٤١٧ مشاهدة ، وتوصلت الدراسة إلى أن التأخير في مراجعة الحسابات يكون أقصر بالنسبة لعملاء المراجعة الذين يوظفون مراجعين محليين مقارنة بالعملاء الذين

يقومون بتعيين مراجعين غير محليين ، كما أن القرب الجغرافي بين العميل ومراقب الحسابات يرتبط بتحسن في بيئة إعداد التقارير المالية للعملاء ، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير جوهري طردي لأتعاب المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة مقاس بالفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة.

- دراسة (Lambert et al. 2017) التي تناولت العلاقة بين ضغط وقت المراجعة وجودة الأرباح ، وكذلك العلاقة بين تأخر توقيت إصدار تقرير المراجعة وأتعاب عملية المراجعة الخارجية ، ولقد تم التطبيق على الشركات غير المالية الكبيرة المتداولة بالبورصة الأمريكية خلال سنتين هما : السنة الأولى تمثل الفترة من ١٥ ديسمبر ٢٠٠٣ حتى ١٤ ديسمبر ٢٠٠٤ ، والسنة الثانية تمثل الفترة من ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ١٤ ديسمبر ٢٠٠٧ لتحديد الشركات الملزمة بتخفيض تأخر تقرير مراجعة الحسابات طبقاً لمتطلبات لجنة البورصة و الأوراق المالية الأمريكية SEC، ولقد بلغ حجم عينة هذه الدراسة عدد ٧٣٧ مشاهدة ، وتوصلت الدراسة إلى أن ضغط وقت المراجعة الكبير في نهاية العام قد تمنع قدرة مراقب الحسابات من الحصول على أدلة الإثبات الكافية والمناسبة التي تمكنه من إبداء رأيه في القوائم المالية ، كما إن لها تأثير سلبي على جودة الأرباح مما يؤدي إلى الحد من جودة المعلومات المالية المقدمة إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية من خارج الشركة ، ويعتبر ذلك الأثر السلبي دليلاً على انخفاض جودة المراجعة ، فعندما خُفضت عدد الأيام من نهاية العام وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة انخفضت جودة عملية المراجعة ، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير جوهري طردي لأتعاب المراجعة على تأخر توقيت إصدار تقرير المراجعة .

- دراسة (Li et al. ,2014) والتي تناولت أثر كل من أتعاب المراجعة و خصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة ، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ، ازدواجية دور المدير التنفيذي ، عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة) على تأخر تقرير المراجعة الخاص بالمراقبة الداخلية (مقاس بالفترة من نهاية السنة المالية وحتى تاريخ تقرير المراجعة الخاص بالمراقبة الداخلية) ، و لقد تم التطبيق على الشركات المدرجة ببورصة Shenzhen الصينية خلال الفترة من سنة ٢٠٠٨ إلى سنة ٢٠١١ ، ولقد بلغ حجم عينة هذه الدراسة عدد ١٢٤٤ مشاهدة ، وتوصلت الدراسة إلى أن جميع الشركات تقدم تقرير المراجعة للرقابة الداخلية في الوقت المحدد لها ، فمعظم الشركات على استعداد

للإفصاح عن تقرير مراجعة الرقابة الداخلية خلال شهرين إلى أربعة أشهر بعد نهاية السنة المالية ، كما توصلت إلى وجود علاقة طردية جوهرية بين كل من أتعاب المراجعة و حجم مجلس الإدارة من ناحية و تأخر تقرير المراجعة الخاص بالمراقبة الداخلية من ناحية أخرى ، كذلك توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير جوهري لكل من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ، ازدواجية دور المدير التنفيذي ، عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة على تأخر تقرير المراجعة الخاص بالمراقبة الداخلية.

ويلاحظ على الدراسات والبحوث السابقة ما يلي:

- معظم الدراسات تمت على الشركات كبيرة الحجم ، ودراسات قليلة كانت بالتطبيق على الشركات الصغيرة والمتوسطة ، و من الخطأ أن نفترض ضمناً أن النتائج التي توصلت إليها الدراسات التي تناولت الشركات كبيرة الحجم (سواء فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في تحديد أتعاب المراجعة الخارجية أو أثر الأتعاب على توقيت إصدار على توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية) هي نفسها النتائج في الشركات الصغيرة والمتوسطة ، ويرجع ذلك إلى الطبيعة المختلفة لخصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي سوف نتناولها بالتفصيل فيما بعد .
- في مجال دراسة العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب المراجعة الخارجية الدراسات التي تمت على الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت بالتطبيق على الأسواق المالية بالدول المتقدمة اقتصادياً ، و لم يتم التطبيق على الأسواق المالية بالدول النامية ، والتي من المتوقع أن تختلف بينهما النتائج بشكل كبير ، فما يمكن اعتباره شركة صغيرة في الدول المتقدمة يمكن النظر إليه على أنه شركة كبيرة في الدول النامية.
- في مجال دراسة أثر الأتعاب على توقيت إصدار على توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية ، لا توجد دراسات عربية أو أجنبية تمت بالتطبيق على الشركات الصغيرة والمتوسطة على حد علم الباحث ، وكل الدراسات السابقة تمت بالتطبيق على الشركات الكبيرة الحجم .

٢/٢ مفهوم وخصائص الشركات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل والتحديات التي أهمها ضعف النظام المالي ، ومحدودية مصادر التمويل و ارتفاع درجة المخاطرة لانخفاض

كفاءة الإدارة ، (Al-Najjar ,Basil & Al-Najjar , Dana , 2017;Mahzan & Yan , 2014) مما يؤثر بدوره على جانب المحاسبة والمراجعة في هذه الشركات نظراً لطبيعتها الخاصة ، و لذلك تم إنشاء بورصة النيل لقيد وتداول هذه الشركات والتي تتطلب متطلبات إفصاح ميسرة عن المطلوبة من الشركات كبيرة الحجم (البورصة المصرية ، ٢٠١٦) .

كما اهتمت معايير المحاسبة المصرية بالطبيعة الخاصة لتلك الشركات من خلال إصدار المعيار رقم ٤٦ الصادر سنة ٢٠١٥ بعنوان معيار المحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، حيث يتضمن هذا المعيار تبسيطاً لبعض المعالجات المحاسبية المطلوبة للشركات كبيرة الحجم والتي تضمنتها معايير المحاسبة المصرية الكاملة (وزارة الاستثمار المصرية ، ٢٠١٥) ، وقد عرف هذا المعيار الشركات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك الشركات التي لا يزيد مالها المستثمر عن مبلغ١٠٠مليون جنيه مصري في آخر قائمة مركز مالي منفردة أو مستقلة، ولا يزيد دخلها عن مبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصري في آخر قائمة دخل سنوية منفردة أو مستقلة (وزارة الاستثمار المصرية ، ٢٠١٥).

كما عرف قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن تعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية الشركات الصغيرة والمتوسطة بأنها الشركات التي لا يقل رأس مالها المصدر والمدفوع عن مليون جنيه، ويقل رأسمالها المصدر والمدفوع عن ١٠٠ مليون جنيه، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية، عند تقديم طلب القيد لأول مرة، ويقل رأس مالها المصدر والمدفوع عن ٢٠٠ مليون جنيه ، أو ما يعادلها من العملات الأجنبية بعد ذلك. (الهيئة العامة للرقابة المالية ، مارس ٢٠١٨)

كما اهتمت معايير المراجعة المصرية بالطبيعة الخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال إصدار المعيار رقم ١٠٠٥ الصادر سنة ٢٠٠٨ بعنوان " الاعتبارات الخاصة في مراجعة المنشآت الصغيرة" ، حيث يتضمن هذا المعيار مناقشة خصائص الشركات الصغيرة ، و كيفية تأثيرها على تطبيق معايير المراجعة المصرية على مراجعة الشركات الصغيرة (وزارة الاستثمار المصرية ، ٢٠٠٨).

وطبقاً لمعيار المراجعة المصري رقم ١٠٠٥ الصادر سنة ٢٠٠٨ ، فإنه لا يجب اختزال تعريف الشركات الصغيرة على المؤشرات الكمية فقط ، مثل رأسمالها أو دخلها ،

وإنما يجب أن يمتد تعريفها أيضاً إلى خصائص تلك الشركات وسماتها ، والتي تتمثل طبقاً لمعيار المراجعة المصري رقم ١٠٠٥ فيما يلي: (وزارة الاستثمار المصرية ، ٢٠٠٨)

(أ) خاصية تركز الملكية والإدارة فعادة ما يملك الشركات الصغيرة عدد قليل من الملاك ، ويمكن أن يعين المالك مديراً لإدارة الشركة، أو قد يكون مشتركًا في إدارة الشركة بشكل مباشر.

(ب) خاصية أو أكثر من الخصائص التالية:

١. **مصادر قليلة للدخل غالبا ما يكون للشركات الصغيرة عدد محدود من المنتجات أو الخدمات وتعمل من خلال موقع واحد أو عدد محدود من المواقع.**
٢. **سجلات غير معقدة فالشركات الصغيرة بحاجة إلى الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية الكافية لأية متطلبات قانونية أو تنظيمية وإلى تلبية احتياجات الشركة بما في ذلك إعداد القوائم المالية ومراجعتها، وهي في سبيل تحقيق ذلك تقوم اغلب تلك الشركات بتعيين عدد قليل من الأفراد يكونون مسئولون فقط عن حفظ السجلات ، وبالتالي غالبا ما تكون وظائف حفظ الدفاتر والسجلات المحاسبية غير معقدة، ويمكن أن يكون حفظ السجلات غير معقد أو ضعيف مما يؤدي إلى خطر اكبر وهو إمكانية أن تكون القوائم المالية غير دقيقة أو غير مكتملة، وبعض الشركات تقوم بالاستعانة بمصدر خارجي لتسجيل بعض أو جميع سجلاتهم المحاسبية.**
٣. **رقابة داخلية محدودة حيث أن أنظمة الرقابة الداخلية المعقدة غالبًا ما تكون غير ضرورية ولا مرغوب فيها في حالة الشركات الصغيرة بسبب حجمها المحدود واعتباراتها الاقتصادية ، كما أن قلة عدد العاملين يؤدي إلى صعوبة فصل الاختصاصات بينهم ، كما يمكن للمدير المالك إساءة استغلال مركزه بالشركة (مثل توجيه العاملين بالشركة لتنفيذ عمليات صرف غير مؤيدة بالمستندات) مما ينعكس سلباً على بيئة الرقابة الداخلية في الشركة ويزيد من مخاطر غش الإدارة أو وجود تحريف جوهري في القوائم المالية.**

كل الخصائص والسمات السابقة تشير إلى اختلاف طبيعة الشركات الصغيرة والمتوسطة عن الشركات كبيرة الحجم ، مما يؤكد على ضرورة إجراء الدراسة الحالية من خلال دراسة

أتعاب المراجعة الخارجية و توقيت إصدار تقرير المراجعة في الشركات الصغيرة والمتوسطة وأهم العوامل المؤثرة فيهما .

٣/٢ أتعاب المراجعة الخارجية في الشركات الصغيرة والمتوسطة:

تشير أتعاب المراجعة الخارجية إلى المبالغ المدفوعة لمراقب الحسابات والتي تتعلق مباشرة بمهمة المراجعة، وبصفة عامة ، يجب أن تغطي أتعاب المراجعة الخارجية تكاليف المراجعة وتوفر ربحًا معقولاً للمراجع ، و يمكن اعتبار أتعاب المراجعة الخارجية مزيجًا من بندين هما: تكلفة المراجعة (بما تشمله من تكلفة الموارد وتكلفة خطر التقاضي) والربح (أو مكافأة مراجعي الحسابات) (Abbott, Lawrence et al. 2017; Leidner &Lenz, 2017;Urhoghide & Izedonmi, 2015) ، وطبقاً للدليل المصري لحوكمة الشركات الإصدار الثالث سنة ٢٠١٦ (مركز المديرين المصري ، ٢٠١٦) ، فإن قرار تعيين مراقب حسابات للشركة وتقدير أتعابه من اختصاص الجمعية العامة العادية للشركة بناء على ترشيح من مجلس الإدارة وبعد توصية لجنة المراجعة.

وتعتبر الأتعاب التي تدفع للمراجع مقابل خدمات المراجعة من الأمور التي لها تأثير على فاعلية خدمة المراجعة وجودتها ، فلقد توصلت دراسة (Sundgren & Svanström, 2013) إلى أن انخفاض أتعاب عملية المراجعة الخارجية يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة المراجعة لأن انخفاض الأتعاب يؤدي إلى قيام مراقب الحسابات بتخصيص عدد قليل من المراجعين الذين يقومون بأداء عملية المراجعة والذين يعملون بمكتبه ، بالإضافة إلى تخصيص وقت أقصر لعملية مراجعة الشركة محل المراجعة ، وذلك حتى تنخفض التكلفة التي يتحملها مراقب الحسابات عند قيامه بعمله ، وعلى ذلك يجب أن يحصل مراقب الحسابات على أتعاب مناسبة مقابل العمل الذي يقوم به تجاه الشركة محل المراجعة ، ولكن كيف تحدد تلك الأتعاب وما هي العوامل المؤثرة فيها، ففي مصر بالإطلاع على الميثاق العام المصري لآداب وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة نجد أنه لم يتضمن وضع نظام عملي لكيفية تحديد أتعاب المراجعة الخارجية ، بحيث تكون الأتعاب مناسبة لما يبذله مراقب الحسابات من جهد ووقت في عملية المراجعة ، وما يحيط بها من صعوبات ومخاطر (جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية ، ٢٠١٥) ، و يرى (Urhoghide & Izedonmi, 2015) أن أتعاب المراجعة الخارجية تتحدد طبقاً لتفاعل

قوى العرض والطلب على خدمات المراجعة ، فهناك عوامل مؤثرة مرتبطة بالعملاء الذين يطلبون خدمات المراجعة (جانب الطلب) ممثلة في خصائص عملاء المراجعة (مثل حجم الشركة محل المراجعة) وخصائص حوكمة الشركات(مثل خصائص مجلس الإدارة) ، بالإضافة إلى عوامل مرتبطة بمراقب الحسابات (جانب العرض) ممثلة في خطر التقاضي ضد مراقب الحسابات ، ولقد تناولت بعض الدراسات (Jizi & Nehme , April 2018;Al-Najjar, April 2018 ; Wong et al. , April 2018 ; KowaleskI, Zachary T. et al. , May 2018;Mande , Vivek et al. , 2017; Li & Luo , 2017; Bronson et al. , 2017 ; Iskandar et al. 2017; Kalelkar , 2017;LAI, Karen et al. 2017 Nengzih , 2017; Redor ,Etienne , 2017; Suryani & Sitorus , 2017; Tang, Fengchun et al., 2017; Mason & Bryan , 2017 ; Magnis & Iatridis , 2017; Abbott, Lawrence et al., 2017; Lawrence et al., 2017; Mande , Vivek et al. , 2017; Xu, Hongkang ,2017; Urhoghide & Emeni, 2014) بعضاً من هذه العوامل إلا أنه يلاحظ على تلك الدراسات أنها تمت على الشركات كبيرة الحجم ، ما عدا دراسة Al-Najjar, April 2018 كانت بالتطبيق على الشركات الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة أي دولة متقدمة اقتصادياً .

٤/٢ أثر خطر التقاضي وخصائص مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة الخارجية في الشركات الصغيرة والمتوسطة:

١/٤/٢ أثر خطر التقاضي على أتعاب المراجعة الخارجية:

تأثرت مهنة المراجعة بالأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠١ ، وما ترتب عليها من الانهيارات التي تعرضت لها العديد من الشركات العالمية الكبرى مثل شركة Enron أنرون للطاقة بالولايات المتحدة الأمريكية ، والتي أعلنت إفلاسها بشكل مفاجئ ، لذلك أثيرت تساؤلات عديدة حول دور مراقبي الحسابات الذين أجازوا التقارير المالية لهذه الشركات ، الأمر الذي دفع الكونجرس الأمريكي إلى زيادة المسئولية القانونية لمراقبي الحسابات من خلال إصدار القانون الأمريكي ساربينز أوكسلي Sarbanes-Oxley (SOX) الذي صدر عام ٢٠٠٢(KowaleskI, Zachary T. et al. , May 2018) ، والذي زاد من العقوبات المفروضة على مراقبي الحسابات حيث بلغت الغرامة المادية المفروضة

خمسة مليون دولار بعد أن كانت مليون دولار كما بلغت عقوبة السجن لمدة عشرين عاماً بعد أن كانت عشر سنوات فقط (Sarbanes-Oxley Act of 2002) ، مما أدى إلى زيادة مخاطر الأعمال لمراقب الحسابات، ويقصد بمخاطر الأعمال Business risk بصفة عامة – كما ورد في معيار المراجعة الدولي رقم ٣١٥ الصادر سنة ٢٠٠٨ بعنوان تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري من خلال تفهم المنشأة وبيئتها – خطر ناجم عن ظروف هامة ، و أحداث ، و إجراءات قد تؤثر سلبًا على قدرة الشركة على تحقيق أهدافها وتنفيذ استراتيجياتها. (Suryani & Sitorus , 2017;International Federation Of Accountants , 2012)

وعلى ذلك تمثل مخاطر الأعمال بالنسبة لمراقب الحسابات الخسائر أو الأضرار التي يتحملها نتيجة لعوامل تتعلق بعملية الارتباط مع العميل Engagement ، (Ouertani & Ayadi, 2012) والتي يترتب عليها أن تكون عملية المراجعة لهذا العميل غير مربحة أو قد يتعرض مراقب الحسابات إلى احتمال زيادة القضايا المرفوعة ضده بالرغم من ارتفاع جودة المراجعة لديه ، و التزامه بالمعايير المهنية ، بالإضافة إلى سلامة التقرير الذي يعده، وذلك لأسباب تتعلق بالعميل مثل إعلان العميل أفلاسه بعد انتهاء عملية المراجعة وصدور تقرير مراقب الحسابات ، وقد أكد معيار المراجعة الأمريكي رقم ٤٧ الصادر عن مجلس معايير المراجعة التابع للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين على مفهوم مخاطر الأعمال لمراقب الحسابات حيث ذكر المعيار أنها الخسائر أو الأضرار التي قد يتعرض لها مراقب الحسابات نتيجة التقاضي أو الدعاية السلبية أو الأحداث الأخرى المتعلقة بالقوائم المالية التي قام بفحصها وقدم تقريراً عنها. (American Institute of Certified Public Accountants ,1983)

و تعتمد مخاطر الأعمال بالنسبة لمراقب الحسابات على مخاطر الأعمال للعميل (Leidner &Lenz, 2017)، ومن ثم قد تتعرض عملية المراجعة الخارجية للفشل إذا لم يتفهم مراقب الحسابات طبيعة مخاطر الأعمال المرتبطة بالشركة محل المراجعة ، ففهم مراقب الحسابات لمخاطر الأعمال من خلال فهم استراتيجية العمل بمنشأة العميل وأهدافه الاستراتيجية سوف تساعده على تقييم القوائم المالية التي أعدتها إدارة الشركة ، ومن ثم يمكن لمراقب الحسابات تقديم تقريره عن هذه القوائم المالية .(Wright ,William F. 2016; Buuren , Joost van, et al. , 2014; International Federation Of Accountants , 2012; Kochetova-Kozloski & Messier, 2011)

مما سبق يمكن استنتاج تعدد أشكال المخاطر و الأضرار التي يتحملها مراقب الحسابات نتيجة مخاطر الأعمال التي تتعلق بعملية الارتباط مع العميل ، وتتمثل تلك

الأضرار فيما يلي: (Mason & Bryan , 2017 ;Ouertani & Ayadi, 2012; Huang ,Hua-Wei, et al. , 2010 ; Bell ,Timothy B . et al. , 2001)

١. العقوبات Sanctions:

وهي الجزاءات المفروضة من قبل المنظمات والهيئات الرقابية ، ففي مصر تم إنشاء وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات (للشركات المقيدة بالبورصة المصرية) التابعة للهيئة العامة للرقابة المالية المصرية سنة ٢٠٠٨، ومن ضمن مهام هذه الوحدة فرض عقوبات أو جزاءات على مراقب الحسابات الذي يثبت في حقه مخالفته لأي من معايير الأداء المهني أو سلوكيات المهنة أو معايير المراجعة المصرية ، وتتمثل تلك العقوبات في الجزاءات التالية: (الهيئة العامة للرقابة المالية٢٠٠٩)

- توجيه تنبيه لمراقب الحسابات بالمخالفات المنسوبة له ، والمدة الزمنية اللازمة لإزالة أسبابها وتفادي تكرارها.
- الإلزام برفع مستوى الملاءة المهنية من خلال زيادة أعضاء فريق العمل أو من خلال الارتقاء بمستوى مؤهلاتهم أو تدريبهم.
- اشتراط تعيين مراقب أو مشرف جودة على الارتباطات الحالية لمراقب الحسابات.
- منع مراقب الحسابات من قبول أعمال جديدة ، لحين إزالة وتصويب المخالفات المنسوبة إليه.
- الإيقاف المؤقت للقيد في سجل مراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة العامة للرقابة المالية لمدة لا تزيد عن اثني عشرة شهراً.
- الشطب من سجل مراقبي الحسابات المقيدين لدى الهيئة العامة للرقابة المالية.

٢. فقدان السمعة المهنية لمراقب الحسابات:

تعتبر سمعة مكتب مراقب الحسابات أو شهرته من الأمور الهامة التي يتم اكتسابها من خلال تقديم خدمات عملية المراجعة الخارجية بجودة مرتفعة ، ويقصد بسمعة مكتب مراقب الحسابات تداول اسمه بين العملاء على أنه يقدم خدمات بجودة مميزة ، وبالتالي فإن سمعته هي رأسماله (إسماعيل، أحمد ٢٠١٤)، ويرى (Magnis & Iatridis , 2017) أن حجم مكتب مراقب الحسابات هو مقياس لسمعته ولجودة عملية المراجعة ، فمكاتب المراجع الكبيرة لديها قدرة وإمكانيات وموارد وموظفين مدربين ومتخصصين أكثر من مكاتب المراجعة الصغيرة ، وقد يفقد مكتب مراقب

الحسابات سمعته نتيجة الجزاءات المفروضة من قبل المنظمات والهيئات الرقابية ، أو نتيجة للدعاوى القضائية المرفوعة ضده.

٣. خطر التقاضي ضد مراقبي الحسابات Auditors' Litigation Risk :

يعتبر خطر التقاضي ضد مراقبي الحسابات من أهم أشكال مخاطر الأعمال التي تواجه مراقب الحسابات بسبب التكاليف أو الأضرار أو الخسائر المرتبطة بالدعاوى القضائية (من جانب المستثمرين أو الدائنين للشركة محل المراجعة أو أي أطراف أخرى مستفيدة ومستخدمة لتقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية) ضد مراقب الحسابات والتي زادت في الآونة الأخيرة خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث بلغت الخسارة الناتجة عن الدعاوى القضائية ضد مراقبي الحسابات ٢٠١ مليار دولار أمريكي خلال الفترة من سنة ١٩٩٦إلى سنة ٢٠٠٧ (Abbott, Lawrence et al., 2017) ، حيث يحاول أصحاب المصلحة الذين تكبدوا خسائر من التعامل على أسهم شركة ما القيام باسترداد خسائرهم عن طريق الدعاوى القضائية ضد كل من الشركة ومراقب الحسابات ، فالمستثمرين يقومون بتعويض الخسائر التي تكبدوها من خلال الدعاوى القضائية ضد مراقب الحسابات ، ويمكن أن يتسبب ذلك التقاضي في خسارة سمعة مكتب مراقب الحسابات ، و يمكن أن يهدد ذلك التقاضي وجود مكتب المراجع في سوق المراجعة ، ولعل أبرز مثال على ذلك مكتب آرثر أندرسون Arthur Andersen الذي كان من مكاتب المراجعة الخمسة الكبيرة ، ولقد خرج هذا المكتب من سوق العمل بسبب الدعاوى القضائية ضده ، ومن ثم خسارة سمعتة بسبب أنهيارات شركات مثل ووردكومWorldCom وإنرونEnron .(Huang ,Hua-Wei, et al. , 2010) حيث فشلت عملية المراجعة في إصدار تقرير يعبر عن وجود تحريف جوهري في القوائم المالية لتلك الشركات.

ونظراً للطبيعة المختلفة للشركات الصغيرة والمتوسطة وخصوصاً ما يتعلق بمحدودية بيئة الرقابة الداخلية في تلك الشركات مما يزيد من مخاطر غش الإدارة أو وجود تحريف جوهري في القوائم المالية لها ، لذلك فإن خطر التقاضي ضد مراقبي الحسابات يكون أكبر منه في حالة الشركات كبيرة الحجم.

ولقياس خطر التقاضي ضد مراقب الحسابات سوف يتم استخدام متغير ثنائي يعبر عن انتماء الشركة محل المراجعة للصناعات ذات خطر التقاضي المرتفع أو عدم انتمائها ، فإذا كانت الشركة تعمل في الصناعات التي تتعرض لمخاطر التقاضي(المتمثلة في الصناعات الأربعة التالية : الأدوية والتكنولوجيا الحيوية ، التكنولوجيا وأجهزة الكمبيوتر،

الالكترونيات ، البيع بالتجزئة) تعطى القيمة (١) ، وتعطى القيمة صفر بخلاف ذلك ، ولقد استخدم هذا القياس في العديد من الدراسات أهمها (Abbott, Lawrence et al., 2017; Mande , Vivek et al. , 2017; Xu, Hongkang ,2017; Bryan & Mason, 2016; Krishnan, Gopal et al. 2012; Krishnan, Gopal V. et al. (2012) ، ولقد تم استخدام هذا القياس نظراً لأن زيادة خطر أعمال العميل من أكثر العوامل تأثيراً في زيادة خطر أعمال مراقب الحسابات ممثلاً في خطر التقاضي ضد مراقب الحسابات(Leidner &Lenz, 2017) فالشركة محل المراجعة التي تعمل في صناعات تتعرض لمخاطر التقاضي من أكثر العوامل المسببة لزيادة خطر التقاضي ضد مراقب الحسابات.

وترتباً على ما سبق نجد إن زيادة خطر أعمال العميل تؤدي إلى زيادة الجهد المبذول من جانب مراقب الحسابات للإقرار عن مدى تعبير القوائم المالية للشركة عن مركزها المالي الحقيقي ، فالعملاء المحفوفة بالمخاطر قد يكون لديها مشاكل في الرقابة الداخلية تؤدي إلى وجود أخطاء في التقارير المالية لها ، وهم أيضا أكثر عرضة للتلاعب في الأرباح ، كل ذلك يؤدي إلى زيادة جهد مراقب الحسابات وزيادة خطر التقاضي ضده ، وزيادة التعرض لمخاطر التقاضي تتسبب في أن يكون مراقب الحسابات أكثر تحفظا عند قيامه بعملية المراجعة (Tang, Fengchun et al., 2017) ، و كل ذلك يؤثر في زيادة تكلفة مراقب الحسابات لكي يقوم بعملية المراجعة ومن المنطقي أن يعوض مراقب الحسابات زيادة التكلفة بزيادة الأتعاب ، لذلك يؤثر خطر التقاضي لمراقب الحسابات بصورة إيجابية جوهرية على أتعاب عملية المراجعة الخارجية ، وهذا ما توصلت له دراسات عديدة (Wong et al. , April 2018 ; Mande , Vivek et al. , 2017; Li & Luo , 2017; Bronson et al. , 2017 ; Huang ,Hua-Wei, et al. , 2010)، وقياساً على نتائج هذه الدراسات يمكن التوقع بأنه كلما زاد خطر التقاضي ضد مراقب الحسابات كلما زادت أتعاب المراجعة الخارجية.

٢/٤/٢ أثر خصائص مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة الخارجية:

بالرغم من وجود بورصة خاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة هي بورصة النيل لقيد وتداول الأوراق المالية لهذه الشركات ، وبالرغم من اهتمام معايير المحاسبة المصرية و معايير المراجعة المصرية بالطبيعة الخاصة لتلك الشركات من خلال إصدار معيار للمحاسبة وآخر للمراجعة يخص هذه الشركات كما سبق ذكره آنفاً ، فإنه لا يوجد دليل حوكمة خاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر وإنما يطبق الدليل المصري لحوكمة

الشركات الإصدار الثالث سنة ٢٠١٦ على كافة أنواع الشركات مهما كان حجمها ، وطبقاً للدليل المصري لحوكمة الشركات فإن مجلس إدارة الشركة هو الذي يتولى إدارة أمورها بناء على تكليف من الجمعية العامة للمساهمين و هو السلطة المسئولة عن وضع الأهداف والاستراتيجيات ومتابعة أداء إدارة الشركة طبقًا لنظامها الأساسي ، وتقع على هذا المجلس المسئولية النهائية عن الشركة ، حتى لو قام هذا المجلس بتشكيل لجان أو تفويض جهات أو أفراد آخرين في القيام ببعض أعماله، ويتم مسائلة المجلس ومحاسبته عن إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للمساهمين، وتؤخذ قرارات المجلس بالأغلبية.

ولقد حدد الدليل المصري لحوكمة الشركات الإصدار الثالث سنة ٢٠١٦ اختصاصات ومسئوليات مجلس الإدارة على سبيل المثال لا الحصر، المتمثلة في: (مركز المديرين المصري ، ٢٠١٦)

- **وضع الآليات والنظم التي تضمن التزام كافة العاملين بالشركة بالقوانين والمواثيق والسياسات الداخلية للشركة.**
- **وضع خطة تدريبية لأعضاء مجلس الإدارة تتضمن فكر وثقافة حوكمة الشركات ومهام عمل المجلس ولجانه.**
- **تحديد الصلاحيات التي يقوم بتفويضها لأحد أعضاءه أو لجانه أو غيرهم.**
- **وضع الإجراءات الوقائية والأدوات والآليات التي تعمل على تأمين تدفق المعلومات والسيطرة على دقة وسلامة البيانات داخل الشركة وحمايتها من التلاعب والاختراق سواء من داخل الشركة أو من خارجها مثل تأمين استخدام الانترنت وأجهزة المحمول ضد الاختراقات والقرصنة.**
- **الإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات وقنوات الاتصال، وضمان نزاهة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة عن الشركة، وكذلك ضمان استقلالية كل من نشاط المراجعة الداخلية والالتزام بالشركة.**
- **تعيين أمين سر لمجلس الإدارة من ذوى الكفاءة والفهم لكافة أعمال الشركة.**

ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من خصائص مجلس الإدارة ، وسوف تتناول الدراسة الحالية أهم الخصائص المؤثرة على أتعاب المراجعة الخارجية المتمثلة في : استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ، ازدواجية دور المدير التنفيذي ، حجم مجلس الإدارة ، عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ، تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة، وهذا ما سوف يتضح تفصيلاً كما يلي:

١/٢/٤/٢ أثـر اسـتقلالية أعضـاء مجلـس الإدارة علـى أتعـاب المراجعـة الخارجية:

تضمن الدليل المصري لحوكمة الشركات تشكيل مجلس الإدارة الذي يجب أن يكون أغلبية أعضاؤه من غير التنفيذيين بينهم عضوين مستقلين على الأقل ، وعلى ذلك فإنه طبقاً لقواعد حوكمة الشركات فإنه من الضروري أن يكون من ضمن أعضاء مجلس الإدارة أعضاء مستقلة أي لا يمارس أي منصب تنفيذي بالشركة ومن غير المساهمين بها (مركز المديرين المصري ، ٢٠١٦) ، وتحقق خاصية استقلالية أعضاء مجلس الإدارة العديد من المزايا خصوصاً للشركات الصغيرة والمتوسطة ، فطبقاً لنظرية الوكالة فإن زيادة نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يمكن أن تساعد في مراقبة تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين ، حيث يقلل المديرون المستقلون من فرص المديرين الداخليين التنفيذيين في الإضرار بمصلحة المساهمين ، كما أن معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة لديها موارد داخلية محدودة ، مثل المهارات والخبرات الإدارية والمالية ، وبالتالي يجب تعيين أعضاء مجلس إدارة مستقلين ذوي خبرة لإكمال النقص في المعرفة والخبرة والمهارات الإدارية والمالية ، مما يساعد الإدارة في الحصول على التمويل وتعزيز أداء الشركة. (Iskandar et al. 2017; Nengzih , 2017; Gabrielsson & Huse 2005).

ولقد توصلت دراسة (Salehi et al. April 2018) إلى عدم وجود علاقة بين وجود أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وبين أتعاب المراجعة الخارجية ، بينما توصلت دراسات أخرى عديدة إلى وجود علاقة موجبة بين وجود أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وبين أتعاب المراجعة الخارجية (Al-Najjar, April 2018 ; Redor ,Etienne , 2017; Johl et al. 2016 ;Huang, Ting et al. 2014; Kikhia , 2014; Abdullah, Azizah et al. 2012) ويرجع السبب في ذلك أن مجلس الإدارة الذي يتميز بخصائص جودة مرتفعة ممثلة في وجود عدد كبير من الأعضاء المستقلين يطلب مزيد من الجهد المبذول في أعمال المراجعة الخارجية للشركة بسبب زيادة الطلب على جودة عملية المراجعة الخارجية ، بالإضافة إلى أن عضو مجلس الإدارة المستقل يريد أن يحمي نفسه من مخاطر التقاضي ، كل ذلك يؤدي إلى زيادة أتعاب المراجعة التي يحصل عليها مراقب الحسابات(Norziaton et al. 2017) .

٢/٢/٤/٢ أثر ازدواجية دور المدير التنفيذي على أتعاب المراجعة الخارجية:

يقصد بازدواجية دور المدير التنفيذي جمع شخص واحد بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب(المدير التنفيذي) ، و طبقاً للدليل المصري لحوكمة الشركات يفضل الفصل بين المنصبين ، وفي حال عدم أمكان ذلك يجب الإفصاح عن أسباب ذلك في التقرير السنوي والموقع الالكتروني للشركة، وفي هذه الحالة يتم تعيين نائب رئيس مجلس إدارة مستقل يرأس الاجتماعات التي تناقش أداء الإدارة التنفيذية. (مركز المديرين المصري ، ٢٠١٦)

وبصفة عامة خصوصاً في الشركات الكبيرة فإن الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب(المدير التنفيذي) يحقق مزايا تتمثل في إمكانية مراقبة أداء الإدارة العليا بفعالية أكبر، أما في الشركات الصغيرة والمتوسطة فإن ازدواجية دور المدير التنفيذي تعتبر ممارسة شائعة ، خاصة عندما يكون حجم مجلس الإدارة صغيراً وأعضاء مجلس الإدارة المستقلين قليلين (Iskandar et al. 2017) ، وتوفر ازدواجية الرئيس التنفيذي مزايا في الشركات الصغيرة والمتوسطة ، حيث تساعد على تحقيق أرباح مرتفعة بسبب هيكل القيادة المتناسق والتكلفة المنخفضة للصراع بين المدير التنفيذي و مجلس الإدارة (Gill et al. 2012،) .

و لقد توصلت دراسة (Johl et al. 2016; Harjoto et al. 2015; Abdullah et al. (2012) إلى عدم وجود علاقة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي وبين أتعاب المراجعة الخارجية ، بينما توصلت دراسة أخرى (Chung & Wynn ,2014) إلى وجود علاقة سالبة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي وبين أتعاب المراجعة الخارجية ، بينما توصلت دراسات أخرى (Jizi & Nehme , April 2018; Huang, Ting et al. 2014) إلى وجود علاقة موجبة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي وبين أتعاب المراجعة الخارجية ويرجع السبب في ذلك أن جمع شخص واحد بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب العضو المنتدب(المدير التنفيذي) في الشركات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى زيادة الطلب على أعمال المراجعة الخارجية ، مما يؤدي إلى زيادة أتعاب المراجعة التي يحصل عليها مراقب الحسابات.

٣/٢/٤/٢ أثر حجم مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة الخارجية:

طبقاً للدليل المصري لحوكمة الشركات فإن مجلس الإدارة يجب أن يتكون من عدد مناسب من الأعضاء على نحو يمكنه من الاضطلاع بوظائفه وواجباته (مركز المديرين المصري ، ٢٠١٦) ، وعلى ذلك لم يحدد دليل الحوكمة عدد معين لأعضاء مجلس الإدارة ، و المطلع على الممارسات الفعلية للشركات الصغيرة والمتوسطة يجد أن أقل عدد لأعضاء مجلس الإدارة هو ثلاثة ، و أكبر عدد لأعضاء مجلس الإدارة هو سبعة .

ويحقق زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة بعض المزايا فلقد توصلت الدراسات (Al-Najjar, April 2018;Kalelkar , 2017; Urhoghide & Izedonmi, 2015; Huang, Ting et al. 2014; Kikhia , 2014) إلى وجود علاقة موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وبين أتعاب المراجعة الخارجية ، ويرجع السبب في ذلك إلى أنه كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة كلما زادت فاعليتهم في مراقبة عملية إعداد التقارير المالية ، والتي بدورها تتطلب جودة خدمات المراجعة المقدمة مما يؤدي إلى ارتفاع أتعاب المراجعة الخارجية.

٤/٢/٤/٢ أثر عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة الخارجية:

طبقاً لدليل المصري لحوكمة الشركات ينعقد مجلس الإدارة على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر، ويتم الإفصاح في التقرير السنوي للشركة وتقرير مجلس الإدارة عن عدد الاجتماعات(مركز المديرين المصري ، ٢٠١٦) ، وبالرغم من أن الحد الأدنى لعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة طبقاً لمتطلبات الحوكمة أربع مرات سنوياً ، إلا أن المطلع على الممارسات الفعلية للشركات الصغيرة والمتوسطة يجد أن بعض الشركات لا تجتمع إلا مرتين سنوياً وهذا يشير على عدم التزام تلك الشركات بمتطلبات الحوكمة الجيدة ، وهذا ما سوف يتضح عند تناول نتائج الجانب التطبيقي للدراسة الحالية.

ولقد توصلت دراسة(Al-Najjar, April 2018) إلى عدم وجود علاقة بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة وبين أتعاب المراجعة الخارجية ، كما توصلت دراسة (Johl et al. 2016;) إلى وجود علاقة سالبة جوهرية بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة وبين أتعاب المراجعة الخارجية ، بينما توصلت دراسة (Urhoghide & Izedonmi, 2015) إلى وجود علاقة موجبة جوهرية بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة وبين أتعاب المراجعة

الخارجية ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن زيادة عدد مرات اجتماعات مجلس الإدارة يمكن أن تزيد من فعالية مجلس الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياته من خلال قيامه بتعزيز مستوى الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة، لذلك نتوقع أن مجلس الإدارة الذي يبذل مزيداً من الجهد مقاساً بزيادة عدد مرات اجتماعه بطلبه أكبر قدر أكبر من خدمات المراجعة الخارجية ، مما يؤدي إلى زيادة أتعاب مراقب الحسابات .

٥/٢/٤/٢ أثر تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة الخارجية:

طبقاً لدليل المصري لحوكمة الشركات فإن مجلس الإدارة يجب أن يتكون من مزيج من أعضاء المجلس دون التحيز لجنس أو عقيدة (مركز المديرين المصري ، ٢٠١٦) ، وبالرغم من هذه المتطلبات ، إلا أن المطلع على الممارسات الفعلية للشركات الصغيرة والمتوسطة يجد أن معظم الشركات ليس لديها عضو أو أكثر في مجلس الإدارة من الإناث ، وذلك على الرغم من أن تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة له آثار إيجابية ، فلقد توصلت دراسة (LAI, Karen et al. 2017; Huang, Ting et al. 2014) إلى وجود علاقة موجبة جوهرية بين وجود أعضاء إناث في مجلس الإدارة وبين أتعاب المراجعة الخارجية ويرجع السبب في ذلك إلى أن الأعضاء الإناث في مجلس الإدارة أكثر تحفظا وأكثر كرهاً للمخاطرة من الذكور، لذلك فهم أكثر عرضة للامتثال للقواعد واتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب الخسائر، وبناء على ذلك ، يمكن القول إن من المرجح أن يطلب الأعضاء الإناث في مجلس الإدارة درجة مرتفعة من جودة عملية المراجعة أكثر من الأعضاء الذكور ، لحماية سمعتهم والحذر من المستقبل وتجنب خسائر الدعاوى القضائية المرفوعة ضدهم وبالتالي ، فمن المرجح أن يطلبوا جودة مرتفعة لعملية المراجعة مما يؤدي لضرورة القيام بأعمال مراجعة إضافية تؤدي إلى ارتفاع أتعاب المراجعة الخارجية Huang, Ting et al. 2014.

٥/٢ أثر أتعاب المراجعة الخارجية على توقيت إصدار تقرير المراجعة في الشركات الصغيرة والمتوسطة:

تناول معيار المحاسبة المصري رقم ٤٦ الصادر سنة ٢٠١٥ بعنوان معيار المحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، الخصائص النوعية للمعلومات الواردة في القوائم المالية ، وأشار إلى أهمية توافر خاصية التوقيت المناسب في المعلومات الواردة

في تلك القوائم ، وبقصد بذلك تقديم المعلومات في الإطار الزمني لاتخاذ القرار وذلك حتى يكون لها تأثير في صنع قرارات مستخدميها ، فإذا كان هناك تأخير غير مبرر في نشر المعلومات فقد يؤدى ذلك إلى فقد هذه المعلومات لملاءمتها وأهميتها ، لذلك يجب على إدارة الشركة إجراء توازن بين مزايا تقديم بيانات موثوق فيها والحاجة إلى تقديمها في وقت مناسب (وزارة الاستثمار المصرية ، ٢٠١٥) ، وتتنوع وسائل الإفصاح خارج القوائم المالية والتي أهمها تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن الرأي الفني المحايد عن مدى تعبير القوائم المالية بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة ونتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية (وزارة الاستثمار المصرية ، ٢٠٠٨) ، وبالتالي فإن تقرير مراقب الحسابات على درجة كبيرة من الأهمية لأنه يوضح الوضع المالي الحقيقي للشركة ، كما أن توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية يعد من العوامل الهامة المحددة لتوقيت إصدار القوائم المالية ، فكلما تأخر تقرير مراقب الحسابات كلما تأخر إصدار القوائم المالية ، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بمستخدمي المعلومات المحاسبية نتيجة عدم قدرتهم على اتخاذ قراراتهم في الوقت المناسب نتيجة تأثر خصائص جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المقدمة لهم. ويمكن قياس توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية في الشركات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

- فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات **Auditor report delay** أي الفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة (Akhalumeh et al. 2017; Ahmad et al.,2016) ، وفي مصر على الشركات موافاة الهيئة العامة للرقابة المالية وبورصة الأوراق المالية بنسخة من القوائم المالية السنوية الصادرة من مجلس إدارة الشركة مرفقاً بها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات ويتم إعداد القوائم المالية السنوية واعتمادها من الجمعية العامة للشركة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية.
- الفترة من نهاية السنة المالية وحتى تاريخ نشر التقارير المالية (تاريخ النشر على الموقع الالكتروني للبورصة المصرية) ;Sakka & Jarboui , 2016 Ilaboya & Christian , 2014 ، وفي مصر تقوم البورصة المصرية بنشر ملخص واف للقوائم المالية السنوية للشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة وكذلك الإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقبي الحسابات وملاحظات الهيئة العامة

للرقابة المالية عليها(إن وجدت) وكافة تقارير الإفصاح المشار إليها في قواعد القيد على الموقع الالكتروني للبورصة في اليوم التالي لتسليمها ولمدة ثلاثة أيام عمل علي الأقل (الهيئة العامة للرقابة المالية ، نسخة محدثة مارس ٢٠١٨)

ونظراً لأهمية توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية في الشركات الصغيرة والمتوسطة وأثرها في قرارات أصحاب المصالح في الشركة ، فإنه من الضروري دراسة العوامل المؤثرة في ذلك التوقيت باستخدام المقياسين التاليين: فترة تأخير تقرير مراقب الحسابات (المقياس الأول) والفترة من نهاية السنة المالية وحتى تاريخ نشر التقارير المالية (المقياس الثاني وذلك للتأكيد على نتائج المقياس الأول) والدليل على أهمية دراسة تلك العوامل خصوصاً في الشركات الصغيرة والمتوسطة أن دراسة (Azami1 & Salehi , 2017) توصلت إلى أن الشركات الصغيرة لديها تأخير في إصدار تقرير مراقب الحسابات أكبر من الشركات الكبيرة .

ومن أهم العوامل أو المحددات التي قد تكون مؤثرة في توقيت إصدار تقرير المراجعة الخارجية في الشركات الصغيرة والمتوسطة أتعاب المراجعة الخارجية فبالرغم من توصل دراسة (Akhalumeh et al. 2017) إلى عدم وجود علاقة لأتعاب المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة مقاس بالفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة إلا إن دراسة Salleh et al. 2017 توصلت إلى وجود تأثير جوهري عكسي لأتعاب المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة مقاس بالفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة.

كما توصلت الدراسات (Dong et al. , March 2018; Lambert et al. 2017;Li et al. ,2014) إلى وجود تأثير جوهري طردي لأتعاب المراجعة على توقيت إصدار تقرير المراجعة الفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن أتعاب المراجعة المرتفعة عادة ما تكون بسبب أعمال مراجعة معقدة وتتطلب وقتاً وجهداً كبيراً في إنجازها مما يؤدي إلى التأخر في تقرير المراجعة أي ينعكس بصورة إيجابية على زيادة فترة إصدار تقرير المراجعة الخارجية.

٣ – منهجية الدراسة التطبيقية:

٣/١الهدف من الدراسة التطبيقية:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة التطبيقية في اختبارات الفروض المتعلقة بالدراسة، لتحديد أثر خطر التقاضي و خصائص مجلس الإدارة على أتعاب المراجعة الخارجية وانعكاسها على توقيت إصدار تقرير المراجعة للشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية ، حيث تعد بورصة النيل أول سوق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لقيد وتداول الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تلعب الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في الاقتصاد المصري فهي تسهم بنحو ٧٥% من النمو الاقتصادي و٨٠% من العمالة وعلى الرغم من الأهمية البالغة لتلك الشركات، إلا أنها كثيرا ما تواجه صعوبات تمويلية عند الرغبة في التوسع والوصول إلى أسواق جديدة ، لذلك أولت الدولة اهتماما كبيرا في هذا الشأن من خلال تقديم العديد من المبادرات ، ومن أهمها إنشاء بورصة النيل سنة ٢٠٠٧ ، وبدأ تداول أول شركة بها سنة ٢٠١٠ ، حيث تعد بورصة النيل أهم الآليات التي تساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل وزيادة رأسمالها (البورصة المصرية ، ٢٠١٦).

٣/٢ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية البالغ عددها (٢٨) شركة.

أما عينة الدراسة فقد شملت كافة الشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية خلال ست سنوات (من سنة ٢٠١٢ إلى سنة٢٠١٧) ، وقد تم التأكد من صلاحية بيانات جميع الشركات وتوافرها بما يتناسب مع طبيعة المتغيرات التي تتناولها الدراسة الحالية ، وبالتالي أصبح عدد المشاهدات الإجمالية التي تتناولها الدراسة الحالية ١٦٨ مشاهدة ، ويوضح الجدول رقم (١) التالي القطاعات والشركات محل الدراسة.

جدول رقم (١) القطاعات والشركات محل الدراسة

مسلسل	نوع القطاع	اسم الشركة	عدد الشركات في كل قطاع
١	أغذية و مشروبات	الاخوة المتضامنين للإستثمار العقاري والأمن الغذائي	٢
٢		يونيفرت للصناعات الغذائية	
٣	كيماويات	فيركيم مصر للاسمدة والكيماويات	٢
٤		الدولية للأسمدة والكيماويات	
٥	رعاية صحية و ادوية	الدولية للصناعات الطبية ايكمي	٢
٦		ريفا فارما	
٧	العقارات	يوتوبيا للاستثمار العقارى والسياحى	٥
٨		المصرية الكويتية للأستثمار والتجارة	
٩		الاولي للاستثمار والتنمية العقارية	
١٠		مرسيليا المصرية الخليجية للاستثمار العقارى	
١١		اراب للتنمية والاستثمار العقاري	
١٢	موارد أساسية	العروبة للتجارة والتعدين والتوريدات	٢
١٣		مصر انتركوننتال لصناعة(الجرانيت والرخام) ايجى ستون	
١٤	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	فاروتك لانظمة التحكم والاتصالات	٦
١٥		البدر للبلاستيك	
١٦		انترناشيونال بزنيس كوربوريشن للتجارة والتوكيلات التجارية	
١٧		الدولية للثلج الجاف - ديفكو2	
١٨		المجموعة المتكاملة للأعمال الهندسية	
١٩		الصخور العربية للصناعات البلاستيكية	

المصدر : الجدول من إعداد الباحث

تابع جدول رقم (١) القطاعات والشركات محل الدراسة

مسلسل	نوع القطاع	اسم الشركة	عدد الشركات في كل قطاع
٢٠	موزعون و تجارة تجزئة	بورسعيد للتنمية الزراعية والمقاولات	٤
٢١		بى اى جى للتجارة والاستثمار	
٢٢		المصرية لنظم التعليم الحديثة	
٢٣		أم بي للهندسةM.B	
٢٤	التشييد ومواد البناء	الفنار للمقاولات العمومية والإنشاءات والتجارة والاستيراد	١
٢٥	تكنولوجيا	فرتيكا للبرمجيات	٢
٢٦		المؤشر للبرمجيات ونشرالمعلومات	
٢٧	سياحة و ترفيه	جينيال تورز	١
٢٨	اتصالات	مصر جنوب افريقيا للاتصالات	١
	إجمالي عدد الشركات		٢٨
	إجمالي عدد المشاهدات (٢٨×٦)		١٦٨

المصدر : الجدول من إعداد الباحث

٣/٣ متغيرات الدراسة:

اعتمد الباحث في قياس متغيرات الدراسة على العديد من الدراسات السابقة، وفيما يلي جدول يوضح طبيعة هذه المتغيرات وطرق قياسها لأغراض التحليل الإحصائي.

جدول رقم (٢) متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

رمز المتغير	المتغير	نوع المتغير	طريقة القياس	دراسات سابقة استخدمت نفس المقياس
AFE	أتعاب المراجعة الخارجية	تابع في النموذج الأول ، ومستقل في النموذج الثاني والثالث	اللوغـاريتم الطبيعـي لقيمـة أتعـاب المراجعة الخارجية.	(Al-Najjar, April 2018; Hoffman & Nagy, 2017;LAI, Karen et al. 2017; AbbasZadeh ,2017; Liu, Siheng (2017);Bronson et al. , 2017; Cahan & Sun, 2015; Huang, Ting et al. 2014)
ADE1	توقيت إصدار تقرير المراجعة	تابع في النموذج الثاني	اللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة الماليـة وحتـى توقيـع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة.	(Akhalumeh et al. 2017)
ADE2	توقيت إصدار تقرير المراجعة	تابع في النموذج الثالث	اللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة الماليـة وحتـى تـاريخ نشـر التقـارير الماليـة (تـاريخ تسـليم التقـارير الماليـة لإدارة الإفصـاح بالبورصة المصرية).	(Sakka & Jarboui , 2016; Ilaboya & Christian , 2014)

تابع جدول رقم (٢) متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

رمز المتغير	المتغير	نوع المتغير	طريقة القياس	دراسات سابقة استخدمت نفس المقياس
LIT	خطر التقاضي	مستقل في النموذج الأول	إذا كانت الشركة تعمل في الصناعات المعرضة لمخاطر التقاضي(المتمثلة في الصناعات الأربعة التالية : الأدوية والتكنولوجيا الحيوية ، التكنولوجيا وأجهزة الكمبيوتر، الالكترونيات ، البيع بالتجزئة) تعطى القيمة (١) ، وتعطى القيمة صفر بخلاف ذلك .	(Dong et al. , March 2018;Abbott, Lawrence et al., 2017; Bryan & Mason , 2017; Mande , Vivek et al. , 2017; Xu, Hongkang ,2017; Krishnan, Gopal et al. 2011)
خصائص مجلس الإدارة				
BIN	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	مستقل في النموذج الأول ورقابي بالنموذج الثاني والثالث	إذا كان معظم أعضاء مستقلين تعطى القيمة (١) ، وتعطى القيمة صفر بخلاف ذلك .	(Iskandar et al. 2017)
BDU	ازدواجية دور المدير التنفيذي	مستقل في النموذج الأول ورقابي بالنموذج الثاني والثالث	إذا كان رئيس مجلس الإدارة هو المدير التنفيذي يعطي القيمة (١) ، ويعطى القيمة صفر بخلاف ذلك .	(Iskandar et al. 2017; Johl et al. 2016 ,;Huang, Ting et al. 2014)

تابع جدول رقم (٢) متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

رمز المتغير	المتغير	نوع المتغير	طريقة القياس	دراسات سابقة استخدمت نفس المقياس
BSI	حجم مجلس الإدارة	مستقل في النموذج الأول ورقابي بالنموذج الثاني والثالث	عدد أعضاء مجلس الإدارة	(Al-Najjar, April 2018; Huang, Ting et al. 2014)
BME	عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة	مستقل في النموذج الأول ورقابي بالنموذج الثاني والثالث	عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة	(Al-Najjar, April 2018; Goodwin-Stewart & Kent, 2006)
GEN	تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة	مستقل في النموذج الأول ورقابي بالنموذج الثاني والثالث	إذا كان هناك عضو أو أكثر في مجلس الإدارة من الإناث يعطى القيمة (١) ، ويعطي القيمة صفر بخلاف ذلك .	(LAI, Karen et al. 2017; Huang, Ting et al. 2014)

تابع جدول رقم (٢) متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

رمز المتغير	المتغير	نوع المتغير	طريقة القياس	دراسات سابقة استخدمت نفس المقياس
ACI	وجود لجنة مستقلة للمراجعة	رقابي في النموذج الثاني والثالث للدراسة.	إذا كانت الشركة بها لجنة مستقلة للمراجعة تعطى القيمة (١) ، وتعطى القيمة صفر بخلاف ذلك	(Hassan , 2016;Goodwin-Stewart & Kent, 2006)
SIZ	حجم الشركة	رقابي في النموذج الأول للدراسة.	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.	(LAI, Karen et al. 2017; Li & Luo , 2017; Huguet & Gandia,2016;Cahan & Sun, 2015; Huang, Ting et al. 2014; Naibei, Kiprotich Isaac et al. 2014)

المصدر : الجدول من إعداد الباحث

يتضح من الجدول السابق متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والرقابية ، وقد سبق تناول المتغيرات المستقلة والتابعة بالشرح في الجزء النظري للدراسة ، أما المتغيرات الرقابية فهي أهم المتغيرات التي قد تكون مؤثرة و تناولتها الدراسات السابقة و تتمثل في كل من حجم الشركة ، و وجود لجنة مستقلة للمراجعة ، و خصائص مجلس الإدارة ، فبالنسبة لحجم الشركة فهو عامل مؤثر في أتعاب المراجعة الخارجية ، حيث توجد علاقة طردية جوهرية بين حجم الشركة محل المراجعة وقيمة أتعاب المراجعة الخارجية ، فكلما زاد حجم الشركة محل المراجعة كلما زادت أتعاب مراقب الحسابات نظراً لزيادة الجهد المبذول عند القيام بعملية المراجعة الخارجية ، وهذا ما توصلت له دراسة (Li & Luo , 2017; Bryan & Mason, 2016; Naibei, Kiprotich Isaac et al. 2014, Seetharaman et al. 2002) ، أما بالنسبة لوجود لجنة مستقلة للمراجعة فطبقاً

لقواعد قيد واستمرار القيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية أعفيت الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي يقل رأسمالها المصدر والمدفوع عن ١٠٠مليون جنيه من وجود لجنة للمراجعة بها طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨(الهيئة العامة للرقابة المالية ، ٢٠١٨) ، ولذلك فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل لجنة للمراجعة بها يكون بصورة اختيارية وليس إلزامية من جانب الشركات نظراً لدور وأهمية لجنة المراجعة في التأثير على توقيت إصدار تقرير المراجعة ، وهذا ما توصلت له دراسة (Hassan , 2016) فوجود لجنة للمراجعة لها تأثير عكسي جوهرى على توقيت إصدار تقرير المراجعة أي أن الفترة من نهاية السنة المالية وحتى تاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة تنخفض في ظل وجود لجنة للمراجعة.

، أما بالنسبة لخصائص مجلس الإدارة (المتمثلة في استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ، ازدواجية دور المدير التنفيذي ، حجم مجلس الإدارة ، عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ، تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة) فلها أثر على توقيت إصدار تقرير المراجعة ، وهذا ما توصلت له دراسة (Clatworthy & Peel, 2016; Ilaboya & Christian , 2014) بأن حجم مجلس الإدارة في الشركات الصغيرة له تأثير عكسي جوهرى على توقيت إصدار تقرير المراجعة مقاس بالفترة من نهاية السنة المالية وحتى تاريخ نشر التقارير المالية ، كذلك دراسة (Sakka & Jarboui , 2016) والتي توصلت إلى أن كل من حجم مجلس الإدارة ، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة له تأثير عكسي جوهرى على توقيت إصدار تقرير المراجعة ، أما ازدواجية دور المدير التنفيذي فلها تأثير طردي جوهرى على توقيت إصدار تقرير المراجعة ، مقاس بالفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة ، كذلك دراسة Azubike & Aggreh) (2014, والتي توصلت إلى أن كل من حجم مجلس الإدارة ، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة له تأثير طردي جوهرى على توقيت إصدار تقرير المراجعة مقاس بالفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة ، كما توصلت دراسة (Salleh et al. 2017) إلى أن عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة له تأثير طردي جوهرى على توقيت إصدار تقرير المراجعة مقاس بالفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة ، و توصلت دراسة, Ahmed& Che-Ahmad) (2016 إلى أن تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة له تأثير عكسي جوهري على توقيت إصدار تقرير المراجعة مقاس بالفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة.

٣/٤ أساليب جمع البيانات:

تم جمع بيانات الدراسة التطبيقية من خلال القوائم المالية السنوية للشركات الصغيرة والمتوسطة المتداولة ببورصة النيل المصرية وما تتضمنه من إيضاحات متممة لها بالإضافة إلى تقرير مراقب الحسابات السنوي وتقرير مجلس الإدارة السنوي المرفق بالقوائم المالية، ومحاضر اجتماعات الجمعية العامة العادية للشركة ، ولقد تم الحصول على هذه المعلومات من شركة مصر لنشر المعلومات بالإضافة إلى بعض المواقع الالكترونية ، مثل موقع بورصة النيل المصرية .

٣/٥ نماذج الدراسة:

<u>النموذج الأول (في صورة انحدار خطي متعدد)</u>

$$\hat{AFE} = b_0 + b_1 LIT + b_2 BIN + b_3 BDU + b_4 BSI + b_5 BME + b_6 GEN + b_7 SIZ$$

حيث :

المتغير التابع : (أتعاب المراجعة الخارجية) $\hat{AFE}$.

المتغيرات المستقلة: (خطر التقاضي) LIT ، (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة) BIN ، (ازدواجية دور المدير التنفيذي) BDU ، (حجم مجلس الإدارة) BSI ، (عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة) BME ،(تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة) GEN ، (حجم الشركة) SIZ .

الحد الثابت في معادلة الانحدار b_0 ، بينما معاملات الانحدار المقدرة في معادلة الانحدار $b_1 - b_7$.

ويتوقع الباحث وجود علاقة موجبة معنوية بين المتغير التابع وجميع المتغيرات المستقلة، لذلك من المتوقع أن تكون معاملات الانحدار المقدرة في معادلة الانحدار موجبة .

<u>النموذج الثاني (في صورة انحدار خطي متعدد)</u>

$$\hat{ADE}1 = b_0 + b_1 AFE + b_2 BIN + b_3 BDU + b_4 BSI + b_5 BME + b_6 GEN + b_7 ACI$$

حيث :

المتغير التابع : (توقيت إصدار تقرير المراجعة) ADE1 (مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة).

المتغيرات المستقلة: (أتعاب المراجعة الخارجية) AFE ، (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة)BIN ، (ازدواجية دور المدير التنفيذي) BDU ، (حجم مجلس الإدارة) BSI ، (عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة) BME ،(تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة) GEN ، وجود لجنة مستقلة للمراجعة ACI.

الحد الثابت في معادلة الانحدار b_0 ، بينما معاملات الانحدار المقدرة في معادلة الانحدار $b_1 - b_7$.

ويتوقع الباحث وجود علاقة موجبة معنوية بين المتغير التابع و المتغيرات أتعاب المراجعة الخارجية ، وازدواجية دور المدير التنفيذي BDU، وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة BME ، لذلك من المتوقع أن تكون معاملات الانحدار المقدرة b_1 ، b_3 ، b_5 في معادلة الانحدار موجبة ، بينما يتوقع الباحث وجود علاقة سالبة معنوية بين المتغير التابع و باقي المتغيرات ، لذلك من المتوقع أن تكون باقي معاملات الانحدار المقدرة سالبة.

<u>النموذج الثالث (في صورة انحدار خطي متعدد)</u>

من الجدير بالإشارة أنه تم صياغة هذا النموذج لتأكيد النتائج المستخرجة من النموذج الثاني.

$$\hat{ADE}2 = b_0 + b_1 AFE + b_2 BIN + b_3 BDU + b_4 BSI + b_5 BME + b_6 GEN + b_7 ACI$$

حيث :

المتغير التابع : (توقيت إصدار تقرير المراجعة) ADE2 (مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى تاريخ نشر التقارير المالية).

المتغيرات المستقلة: (أتعاب المراجعة الخارجية) AFE ، (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة)BIN ، (ازدواجية دور المدير التنفيذي) BDU ، (حجم مجلس الإدارة) BSI ، (عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة) BME ،(تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة) GEN ، وجود لجنة مستقلة للمراجعة ACI.

الحد الثابت في معادلة الانحدار b_0 ، بينما معاملات الانحدار المقدرة في معادلة الانحدار $b_1 - b_7$.

ويتوقع الباحث أن تأخذ معاملات الانحدار المقدرة في معادلة الانحدار بالنموذج الثالث للدراسة نفس الاتجاه الذي تأخذ معاملات الانحدار المقدرة بالنموذج الثاني للدراسة.

٦/٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS ، والاستعانة بالأساليب التالية:

- اختبار شابيرو– ويلك Shapiro- Wilks Test لاختبار تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي Normal Distribution ، حيث يتطلب بناء النموذج عن طريق الانحدار أن تتبع البيانات التوزيع الطبيعي.
- الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics لمتغيرات الدراسة (الوسط الحسابي ، أدنى قيمة ، أقصى قيمة، الانحراف المعياري).
- تحليل الارتباط الخطي لبيرسون لقياس معنوية العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة، وفي حالة وجود علاقة ارتباط قوية ومعنوية بين بعض المتغيرات المستقلة والتي يزيد فيها معامل الارتباط عن 0.7 أمكن الحكم بوجود مشكلة الازدواج الخطي Multicollinearity بين هذه المتغيرات .
- تحليل الانحدار المتعدد بالطريقة المباشرة : ويستخدم لبناء نموذج إحصائي يوضح العلاقة بين تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع ، وذلك في حالة عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة.
- تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression: وذلك ببناء نموذج إحصائي يوضح العلاقة بين المتغير التابع، والمتغيرات المستقلة، ويتميز أسلوب الانحدار المتدرج بأنه يعالج مشكلة الازدواج الخطي Multicollinearity التي تتسبب في الحصول على قيمة كبيرة لمعامل التحديد R^2 بينما غالبية معالم العلاقة تكون غير معنوية إحصائياً.

ويستخدم في تحليل الانحدار الخطي الأساليب التالية:

- معامل التحديد R^2 : هو مربع معامل الارتباط ويبين نسبة التغيرات في المتغير التابع والتي تقوم بتفسيرها وشرحها المتغيرات المستقلة، وهو مؤشر على القدرة التفسيرية للنموذج، وجودة توفيق النموذج.

- **اختبار (F test): هو أحد أساليب تحليل التباين Analysis of Variance (ANOVA): ويختبر معنوية نموذج الانحدار ككل، ونعتمد في الحكم على مستوى المعنوية .Sig أو ما يسمي ال P-Value لاختبارF ، فإذا كان أقل من أو يساوي ٠,٠٥ أمكن قبول معنوية النموذج.**
- **اختبار (T test): وذلك لاختبار معنوية المعلمات المقدرة (أي ثابت الانحدار، ومعلمة الانحدار) ونعتمد في الحكم على مستوى المعنوية، فإذا كان أقل من أو يساوي ٠,٠٥ أمكن قبول معنوية المعالم المقدرة.**

٧/٣ التحليل الإحصائي واختبار فروض الدراسة:

فيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصائي واختيار فروض الدراسة:

اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

حتى يمكن استخدام تحليل الانحدار يجب تبعية متغيرات الدراسة الكمية للتوزيع الطبيعي ، وللتأكد من ذلك قام الباحث باستخدام اختبار شابيرو– ويلك Shapiro- Wilks Test ، والجدول التالي يوضح نتائج التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة الكمية باستخدام هذا الاختبار.

جدول رقم (٣): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة

المتغير	إحصائي الاختبار	P.Value
AFE	0.944	0.519
ADE1	0.934	0.281
ADE2	0.203	0.186
BSI	0.943	0.39
BME	0.965	0.748
SIZ	0.909	0.114

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (٣) أن قيمة P.Value أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لجميع متغيرات الدراسة ، ومن ثم نقبل الفرض العدمي القائل بأن بيانات العينة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي .

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول التالي نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

جدول رقم (٤): نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة
AFE	168	9.659	0.390	9.2	10.6
ADE1	168	4.138	0.323	2.08	4.62
ADE2	168	4.238	0.3227	2.18	4.72
LIT	168	0.571	0.496	0	1
BIN	168	0.655	0.477	0	1
BDU	168	0.756	0.431	0	1
BSI	168	4.839	1.190	3	7
BME	168	5.613	1.405	2	9
GEN	168	0.446	0.498	0	1
ACI	168	0.690	0.463	0	1
SIZ	168	9.788	1.202	7.9	11.9

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

يتضح من الجدول السابق توصيف متغيرات الدراسة التي كانت كما يلي:

- **المتغير أتعاب المراجعة الخارجية AFE بلغ المتوسط الحسابي له 9.659 بانحراف معياري قدره 0.390 ، كما بلغت أكبر قيمة له 10.6 وأقل قيمة 9.2، وتشير هذه النتائج إلى حجم وطبيعة أتعاب المراجعة الخارجية في عينة الدراسة المتمثلة في الشركات الصغيرة والمتوسطة المقيدة ببورصة النيل المصرية.**
- **المتغير توقيت إصدار تقرير المراجعة(مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة) ADE1 بلغ المتوسط الحسابي له 4.138 بانحراف معياري قدره 0.323 ، كما بلغت أكبر قيمة له 4.62 وأقل قيمة 2.08.**
- **المتغير توقيت إصدار تقرير المراجعة (مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى تاريخ نشر التقارير المالية) ADE2 بلغ المتوسط الحسابي له 4.238 بانحراف معياري قدره 0.3227 ، كما بلغت أكبر قيمة له 4.72 وأقل قيمة 2.18.**
- **المتغير خطر التقاضي LIT بلغ المتوسط الحسابي له 0.571 بانحراف معياري قدره 0.496 ، كما بلغت أكبر قيمة له 1 وأقل قيمة 0 ، وتشير هذه النتائج إلى أن ما يزيد عن نصف عينة الدراسة تتعرض لخطر التقاضي.**

- **المتغير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة BIN بلغ المتوسط الحسابي له 0.655 بانحراف معياري قدره 0.477 ، كما بلغت أكبر قيمة له 1 وأقل قيمة 0 ، وتشير هذه النتائج إلى أن معظم عينة الدراسة لديها أعضاء مجلس إدارة مستقلين.**
- **المتغير ازدواجية دور المدير التنفيذي BDU بلغ المتوسط الحسابي له 0.756 بانحراف معياري قدره 0.431 ، كما بلغت أكبر قيمة له 1 وأقل قيمة 0 ، وتشير هذه النتائج إلى أن رئيس مجلس الإدارة في معظم مفردات عينة الدراسة هو المدير التنفيذي.**
- **المتغير حجم مجلس الإدارة BSI بلغ المتوسط الحسابي له 4.839 بانحراف معياري قدره 1.190 ، كما بلغت أكبر قيمة له 7 وأقل قيمة 3 .**
- **المتغير عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة BME بلغ المتوسط الحسابي له 5.613 بانحراف معياري قدره 1.405 ، كما بلغت أكبر قيمة له 9 وأقل قيمة 2 .**
- **المتغير تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة GEN بلغ المتوسط الحسابي له 0.446 بانحراف معياري قدره 0.498 ، كما بلغت أكبر قيمة له 1 وأقل قيمة 0 ، وتشير هذه النتائج إلى أن معظم عينة الدراسة ليس لديها عضو أو أكثر في مجلس الإدارة من الإناث.**
- **المتغير وجود لجنة مستقلة للمراجعة ACI بلغ المتوسط الحسابي له 0.690 بانحراف معياري قدره 0.463 ، كما بلغت أكبر قيمة له 1 وأقل قيمة 0 ، وتشير هذه النتائج إلى أن معظم عينة الدراسة لديها لجنة مستقلة للمراجعة يتم تشكيلها بصورة اختيارية وليس إلزامية حيث أن قواعد قيد واستمرار القيد وشطب الأوراق المالية أعفت الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي يقل رأسمالها المصدر والمدفوع عن ١٠٠مليون جنيه من وجود لجنة للمراجعة بها طبقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨(الهيئة العامة للرقابة المالية ، ٢٠١٨).**
- **المتغير حجم الشركة SIZ بلغ المتوسط الحسابي له 9.788 بانحراف معياري قدره 1.202 ، كما بلغت أكبر قيمة له 11.9 وأقل قيمة 7.9.**

نتائج التحليل الإحصائي الخاصة بالنموذج الأول:

تحليل الارتباط الخطي لبيرسون:

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل الارتباط الخطي لبيرسون للمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج الأول للدراسة.

جدول رقم (٥): نتائج تحليل الارتباط الخطي لبيرسون لمتغيرات النموذج الأول للدراسة

		LIT	BIN	BDU	BSI	BME	GEN	SIZ
LIT	Pearson Correlation	1.000	.91*	.86*	.82*	.73*	.59*	.76*
	Sig. (2-tailed)	.	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	168	168	168	168	168	168	168
BIN	Pearson Correlation	.91*	1.00	.78*	.85*	.75*	.65*	.79*
	Sig. (2-tailed)	.000	.	.000	.000	.000	.000	.000
	N	168	168	168	168	168	168	168
BDU	Pearson Correlation	.86*	.78*	1.000	.77*	.72*	.51*	.70*
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.	.000	.000	.000	.000
	N	168	168	168	168	168	168	168
BSI	Pearson Correlation	.82*	.85*	.77*	1.000	.93*	.75*	.94*
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.	.000	.000	.000
	N	168	168	168	168	168	168	168
BME	Pearson Correlation	.73*	.75*	.72*	.93*	1.000	.79*	.95*
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.	.000	.000
	N	168	168	168	168	168	168	168
GEN	Pearson Correlation	.59*	.65*	.51*	.75*	.79*	1.000	.86*
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.	.000
	N	168	168	168	168	168	168	168
SIZ	Pearson Correlation	.76*	.79*	.70*	.94*	.95*	.86*	1.000
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.
	N	168	168	168	168	168	168	168

- **Correlation is significant (2-tailed).**

– المصدر:(مخرجات التحليل الإحصائي)

من الجدول السابق يتضح وجود علاقة ارتباط بين العديد من المتغيرات المستقلة (مثل خطر التقاضي LIT ، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة BIN حيث بلغ معامل الارتباط 0.91) ، والتي يزيد فيها معامل الارتباط عن 0.7 مما يعني وجود مشكلة الازدواج الخطي Multicollinearity بين هذه المتغيرات ، لذلك يجب استخدام الانحدار المتدرج Stepwise Regression.

<u>نتائج تحليل الانحدار المتدرج الخاصة بالنموذج الأول:</u>

بتطبيق نموذج الانحدار المتدرج لتفسير العلاقة بين المتغير التابع أتعاب المراجعة الخارجية AFE ، والمتغيرات المستقلة خطر التقاضي LIT ، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة BIN ، ازدواجية دور المدير التنفيذي BDU ، حجم مجلس الإدارة BSI ، عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة BME ، تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة GEN ، حجم الشركة SIZ ، جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٦) نتائج الانحدار المتدرج

المتغيرات	معاملات الانحدار Coefficients	T test	المعنوية Sig.	معامل تضخم التباين
(Constant)	6.407	43.789	0.000	
LIT	0.215	5.355	0.000	4.77
BIN	0.104	2.870	0.005	4.07
BDU	0.210	6.931	0.000	2.14
BSI	0.077	3.679	0.000	4.32
GEN	0.120	4.290	0.000	4.38
SIZ	0.307	13.134	0.000	4.04
معامل التحديد R square =0.958				
F test = 620.54 مستوى المعنوية = 0.000				
اختبار ثبات التباين Min=-2.301 Max=2.013				

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

يتضح من الجدول السابق أن النموذج الأول للدراسة يأخذ الصيغة التالية:

$$\hat{AFE} = 6.407 + 0.215LIT + 0.104BIN + 0.210BDU + 0.077BSI + 0.120GEN + 0.307SIZ$$

نستنتج من النموذج الأول للدراسة ما يلي:

- **خطر التقاضي LIT يؤثر تأثيراً موجباً في المتغير التابع أتعاب المراجعة الخارجية *AFE* حيث أن زيادة خطر التقاضي LIT بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة أتعاب المراجعة الخارجية بنسبة 21.5%، وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة في هذا المجال مثل دراسة (Wong et al. , April 2018 ; Mande , Vivek et al. , 2017; Li & Luo , 2017; Bronson et al. , 2017) .**
- **استقلالية أعضاء مجلس الإدارة BIN يؤثر تأثيراً موجباً في المتغير التابع أتعاب المراجعة الخارجية *AFE* حيث أن زيادة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة BIN بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة أتعاب المراجعة الخارجية بنسبة 10.4%، وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة في هذا المجال مثل دراسة (Al-Najjar, April 2018 ; Redor ,Etienne , 2017) .**
- **ازدواجية دور المدير التنفيذي BDU يؤثر تأثيراً موجباً في المتغير التابع أتعاب المراجعة الخارجية *AFE* حيث أن زيادة ازدواجية دور المدير التنفيذي BDU بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة أتعاب المراجعة الخارجية بنسبة 21%، وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة في هذا المجال مثل دراسة (Jizi & Nehme , April 2018)**
- **حجم مجلس الإدارة BSI يؤثر تأثيراً موجباً في المتغير التابع أتعاب المراجعة الخارجية *AFE* حيث أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة أتعاب المراجعة الخارجية بنسبة 7.7%، وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة في هذا المجال مثل دراسة (Al-Najjar, April 2018;Kalelkar , 2017).**
- **تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة GEN يؤثر تأثيراً موجباً في المتغير التابع أتعاب المراجعة الخارجية *AFE* حيث أن زيادة تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة أتعاب المراجعة الخارجية بنسبة 12%، وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة في هذا المجال مثل دراسة (LAI, Karen et al. 2017.**

- **حجم الشركة SIZ يؤثر تأثيراً موجباً في المتغير التابع أتعاب المراجعة الخارجية AFE حيث أن زيادة حجم الشركة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة أتعاب المراجعة الخارجية بنسبة 30.7% ، وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة في هذا المجال (Li & Luo , 2017; Bryan & Mason, 2016).**

ويشير النموذج الأول السابق للدراسة إلى قبول صحة الفروض التالية للبحث:

- **الفرض الأول: توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين خطر التقاضي و أتعاب المراجعة الخارجية.**
- **الفرض الفرعي الأول (المشتق من الفرض الثاني الرئيسي للدراسة): توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة و أتعاب المراجعة الخارجية.**
- **الفرض الفرعي الثاني (المشتق من الفرض الثاني الرئيسي للدراسة): توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي و أتعاب المراجعة الخارجية.**
- **الفرض الفرعي الثالث (المشتق من الفرض الثاني الرئيسي للدراسة): توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين حجم مجلس الإدارة و أتعاب المراجعة الخارجية.**
- **الفرض الفرعي الخامس (المشتق من الفرض الثاني الرئيسي للدراسة): توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة و أتعاب المراجعة الخارجية.**

- **كما يشير النموذج الأول السابق للدراسة إلى رفض صحة الفرض الفرعي الرابع المشتق من الفرض الثاني الرئيسي للدراسة (لأن معادلة نموذج الانحدار المتدرج السابق استبعد المتغير الخاص عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة) الذي ينص على:**

توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة و أتعاب المراجعة الخارجية ، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Al-Najjar, April 2018)

- **الحكم على صلاحية نموذج الانحدار الذي تم توفيقه:**
- **معنوية النموذج والمعلمات المقدرة:**

ثبتت معنوية النموذج ككل وفقا لاختبار(F)، حيث بلغت قيمة F (620.54) بمستوى معنوية صفر أي أقل من مستوى المعنوية 0.05 ، كما ثبت معنوية المعلمات المقدرة وفقاً لاختبار (T) حيث كان مستوى المعنوية .Sig أقل من 0.05 لكل المتغيرات الداخلة في النموذج.

- **جودة التوفيق (القدرة التفسيرية للنموذج):**

بلغت قيمة معامل التحديد R^2 للنموذج (0.958)، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 95.8% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، ويشير ذلك إلى القدرة التفسيرية المرتفعة للنموذج .

- **اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي Normality Test تم دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي Residual في نموذج الانحدار المقدر السابق من خلال اختبار كلمجروف – سمرنوف Kolmogorov-SmirnovTest ، والجدول التالي يوضح نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام هذا الاختبار.**

جدول رقم (٧) نتائج اختبار Kolmogorov-SmirnovTest

بيان	إحصائي الاختبار	P.Value
اختبار كلمجروف – سمرنوف	0.056	0.20

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (٧) أن قيمة P.Value أكبر من مستوى المعنوية 0.05 حيث بلغت 0.2 ، ومن ثم نقبل الفرض العدمي القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- **ثبات التباين Homoscedasticity)**

بلغ الحد الأدنى للبواقي المعيارية Standardized Residual قيمة 2.301- ، والحد الأعلى 2.013 وهو يقع داخل المدي ±٣ مما يدل على أن البواقي لا تعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

- **عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity.**

يتم الحكم على عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity من خلال إيجاد معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) ، و الجدول رقم (٦) السابق يبين أن قيمة معامل تضخم التباين VIF للمتغيرات الداخلة في النموذج الأول للدراسة أقل من 5 ، مما يدل على أن النموذج لا يعاني من ظاهرة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity.

- **عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقيAutocorrelation**

يتم الحكم على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي من خلال اختبار ديربن واتسون Durbin-Watson Test ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (٨): نتائج اختبار Durbin- Watson

إحصائي الاختبار (القيمة المحسوبة)	القيمة الجدولية العليا	أربعة ناقص القيمة الجدولية العليا
2.01	1.70	2.3

- المصدر: (الجدول من إعداد الباحث من واقع نتائج التحليل الإحصائي).

يتضح من الجدول رقم (٨) أن قيمة Durbin- Watson المحسوبة 2.01 تقع بين القيمة الجدولية العليا لـ Durbin- Watson 1.70 و أربعة ناقص القيمة الجدولية العليا 2.3 ، ومن ثم نقبل الفرض العدمي القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

نتائج التحليل الإحصائي الخاصة بالنموذج الثاني والثالث:

تحليل الارتباط الخطي لبيرسون:

يوضح الجدول التالي نتائج تحليل الارتباط الخطي لبيرسون للمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج الثاني والثالث للدراسة.

جدول رقم (٩): نتائج تحليل الارتباط الخطي لبيرسون لمتغيرات النموذج الثاني والثالث للدراسة

		AFE	BIN	BDU	BSI	BME	GEN	ACI
AFE	Pearson Correlation	1.000	.77*	-.82*	-.96*	-.92*	-.76*	-.77*
	Sig. (2-tailed)	.	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	168	168	168	168	168	168	168
BIN	Pearson Correlation	.77*	1.00	.78*	.85*	.75*	.65*	-.72*
	Sig. (2-tailed)	.000	.	.000	.000	.000	.000	.000
	N	168	168	168	168	168	168	168
BDU	Pearson Correlation	-.82*	.78*	1.000	.77*	.72*	.51*	.66*
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.	.000	.000	.000	.000
	N	168	168	168	168	168	168	168
BSI	Pearson Correlation	-.96*	.85*	.77*	1.000	.93*	.75*	.76*
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.	.000	.000	.000
	N	168	168	168	168	168	168	168
BME	Pearson Correlation	-.92*	.75*	.72*	.93*	1.000	.79*	.82*
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.	.000	.000
	N	168	168	168	168	168	168	168
GEN	Pearson Correlation	-.76*	.65*	.51*	.75*	.79*	1.000	.89*
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.	.000
	N	168	168	168	168	168	168	168
ACI	Pearson Correlation	-.77*	-.72*	.66*	.76*	.82*	.89*	1.000
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.
	N	168	168	168	168	168	168	168

- المصدر:(مخرجات التحليل الإحصائي) .**Correlation is significant (2-tailed).**

من الجدول السابق يتضح وجود علاقة ارتباط بين العديد من المتغيرات المستقلة (مثل أتعاب المراجعة الخارجية AFE ، حجم مجلس الإدارة BSI ، حيث بلغ معامل الارتباط -

96.) ، والتـي يزيـد فيهـا معامـل الارتبـاط عـن 0.7 - ممـا يعنـي وجـود مشـكلة الازدواج الخطـي Multicollinearity بـين هـذه المتغيـرات ، لـذلك يجـب اسـتخدام الانحـدار المتدرج Stepwise Regression.

<u>نتائج تحليل الانحدار المتدرج الخاصة بالنموذج الثاني والثالث:</u>

بتطبيق نموذج الانحدار المتدرج لتفسير العلاقة بين المتغير التابع توقيت إصدار تقرير المراجعة (مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة ADE1 في النموذج الثاني للدراسة ، و مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى تاريخ نشر التقارير المالية ADE2 في النموذج الثالث للدراسة) ، والمتغيرات المستقلة أتعاب المراجعة الخارجية *AFE* ، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة BIN ، ازدواجية دور المدير التنفيذي BDU ، حجم مجلس الإدارة BSI ، عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة BME ، تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة GEN ، وجود لجنة مستقلة للمراجعة ACI، جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (١٠) نتائج الانحدار المتدرج

النموذج الثاني للدراسة				النموذج الثالث للدراسة			
المتغيرات	معاملات الانحدار Coefficients	T test	المعنوية Sig.	المتغيرات	معاملات الانحدار Coefficients	T test	المعنوية Sig.
(Constant)	14.791	14.41	0.00	(Constant)	14.699	13.31	0.00
AFE	1.098	11.87	0.00	AFE	1.071	10.77	0.00
BIN	-0.191	-5.80	0.00	BIN	-0.233	-6.77	0.00
BSI	-0.324	-10.5	0.00	BSI	-0.314	-9.5	0.00
BME	0.265	12.33	0.00	BME	0.224	10.41	0.00
ACI	-0.175	-5.18	0.00	ACI	-0.175	-5.18	0.00
معامل التحديد R square =0.864 F test = 205.515 مستوى المعنوية =0.00 اختبار ثبات التباين Max=2.095 Min=-2.763				معامل التحديد R square =0.841 F test = 215.944مستوى المعنوية =0.00 اختبار ثبات التباين Max= 2.052 Min= -2. 631			

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

يتضح من الجدول السابق أن النموذج الثاني للدراسة يأخذ الصيغة التالية:

$$\hat{ADE}1 = 14.791 + 1.098AFE - 0.191BIN$$
$$- 0.324BSI + 0.265BME - 0.175ACI$$

و نستنتج من النموذج الثاني للدراسة ما يلي:

- **أتعاب المراجعة الخارجية *AFE* تؤثر تأثيراً موجباً في المتغير التابع توقيت إصدار تقرير المراجعة (مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة) ADE1 حيث أن زيادة أتعاب المراجعة الخارجية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة توقيت إصدار تقرير المراجعة بنسبة 109.8%، وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة في هذا المجال مثل دراسة(Dong et al. , March 2018; Lambert et al. 2017).**
- **استقلالية أعضاء مجلس الإدارة BIN تؤثر تأثيراً سالباً في المتغير التابع توقيت إصدار تقرير المراجعة (مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة)ADE1 حيث أن زيادة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة BIN بنسبة 1% يؤدي إلى نقص توقيت إصدار تقرير المراجعة ADE بنسبة 19.1%، وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة في هذا المجال (Sakka & Jarboui , 2016) .**
- **حجم مجلس الإدارة BSI يؤثر تأثيراً سالباً في المتغير التابع توقيت إصدار تقرير المراجعة(مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة) ADE1 حيث أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة بنسبة 1% يؤدي إلى نقص توقيت إصدار تقرير المراجعة (مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة) ADE2 بنسبة 32.4% ، وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة في هذا المجال (Sakka & Jarboui , 2016) .**
- **عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة BME تؤثر تأثيراً موجباً في المتغير التابع توقيت إصدار تقرير المراجعة(مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة) ADE1 حيث أن زيادة عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة توقيت إصدار تقرير المراجعة بنسبة 26.5% ، وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة في هذا المجال (Salleh et al. 2017).**

- **وجود لجنة مستقلة للمراجعة ACI تؤثر تأثيراً سالباً في المتغير التابع توقيت إصدار تقرير المراجعة(مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة) ADE1 حيث أن زيادة نسبة وجود لجنة مستقلة للمراجعة بمقدار 1% يؤدي إلى نقص توقيت إصدار تقرير المراجعة ADE بنسبة 17.5% ، وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة في هذا المجال (Hassan , 2016)، وهذه النتيجة تشير إلى ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على إنشاء لجنة مستقلة للمراجعة بها حتى تنخفض فترة إصدار تقرير المراجعة.**

ويشير النموذج الثاني السابق للدراسة إلى :

- **قبول صحة الفرض الفرعي الأول (المشتق من الفرض الثالث الرئيسي للدراسة) : توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين أتعاب المراجعة الخارجية و توقيت إصدار تقرير المراجعة (مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة).**

كما يتضح من الجدول السابق أن النموذج الثالث للدراسة يأخذ الصيغة التالية:

$$\hat{ADE}2 = 14.699 + 1.071AFE - 0.233BIN$$
$$- 0.314BSI + 0.224BME - 0.175ACI$$

و نستنتج من النموذج الثالث للدراسة ما يلي:

- **أنه يؤكد على النتائج التي سبق التوصل إليها من النموذج الثاني حيث أن معاملات الانحدار المقدرة في معادلة الانحدار تأخذ نفس الاتجاه (سواء موجب أو سالب) وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة في هذا المجال مثل دراسة (Sakka & Jarboui , 2016; Ilaboya & Christian , 2014).**
- **قبول صحة الفرض الفرعي الثاني (المشتق من الفرض الثالث الرئيسي للدراسة) : توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين أتعاب المراجعة الخارجية و توقيت إصدار تقرير المراجعة(مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى تاريخ نشر التقارير المالية)**

الحكم على صلاحية نموذجي الانحدار الذي تم توفيقهما:

- **معنوية النموذج والمعلمات المقدرة:**

ثبتت معنوية النموذج ككل وفقا لاختبار(F)، حيث بلغت قيمة F 205.515 ، 215.944 للنموذج الثاني والثالث على الترتيب بمستوى معنوية صفر أي أقل من مستوى المعنوية

0.05 ، كما ثبت معنوية المعلمات المقدرة وفقاً لاختبار (T) حيث كان مستوى المعنوية .Sig صفراً أي أقل من 0.05 لكل المتغيرات الداخلة في النموذجين.

- **جودة التوفيق (القدرة التفسيرية للنموذج):**

بلغت قيمة معامل التحديد R^2 0.864 ، 0.841 للنموذج الثاني والثالث على الترتيب، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 86.4% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع بالنسبة للنموذج الثاني ، وتفسر ما قيمته84.1% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع بالنسبة للنموذج الثالث ، ويشير ذلك إلى القدرة التفسيرية المرتفعة للنموذجين .

- **اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي Normality Test**

تم دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي Residual في نموذجي الانحدار السابقين من خلال اختبار كلمجروف – سمرنوف Kolmogorov-SmirnovTest ، والجدول التالي يوضح نتائج التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام هذا الاختبار.

جدول رقم (١١) نتائج اختبار Kolmogorov-SmirnovTest

بيان	إحصائي الاختبار	P.Value
النموذج الثاني	0.203	0.186
النموذج الثالث	0.887	0.126

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (١١) أن قيمة P.Value أكبر من مستوى المعنوية 0.05 حيث بلغت 0.186 ، 0.126 للنموذج الثاني والثالث على الترتيب ، ومن ثم نقبل الفرض العدمي القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

- **ثبات التباين Homoscedasticity)**

بلغ الحد الأدنى للبواقي المعيارية Standardized Residual للنموذج الثاني قيمة 2.763- ، والحد الأعلى 2.095 وهو يقع داخل المدي ±٣ ، كما بلغ الحد الأدنى للبواقي المعيارية للنموذج الثالث قيمة 2. 631- ، والحد الأعلى 2.052 وهو يقع داخل المدي ±٣مما يدل على أن البواقي لا تعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

- **عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity.**

يتم الحكم على عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity من خلال إيجاد معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) ، و الجدول التالي يبين تلك النتائج .

جدول رقم (١٢): نتائج حساب معامل تضخم التباين

المتغيرات	معامل تضخم التباين	
	النموذج الثاني	النموذج الثالث
AFE	4.835	4.882
BIN	2.820	2.820
BSI	2.651	2.185
BME	2.478	2.407
ACI	3.278	3.278

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل تضخم التباين VIF للمتغيرات الداخلة في النموذج الثاني والثالث للدراسة أقل من 5 ، مما يدل على أن كلا النموذجين لا يعاني من ظاهرة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity.

- **عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقيAutocorrelation**

يتم الحكم على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي من خلال اختبار ديربن واتسون Durbin-Watson Test ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (١٣): نتائج اختبار Durbin- Watson

بيان	إحصائي الاختبار (القيمة المحسوبة)	القيمة الجدولية العليا	أربعة ناقص القيمة الجدولية العليا
النموذج الثاني	1.973	1.693	2.307
النموذج الثالث	1.871	1.693	2.307

المصدر: مخرجات التحليل الإحصائي لبرنامج SPSS.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة Durbin- Watson المحسوبة للنموذج الثاني 1.973 أي تقع بين القيمة الجدولية العليا لـ Durbin- Watson 1.693 و أربعة ناقص القيمة الجدولية العليا 2.307، كما أن قيمة Durbin- Watson المحسوبة للنموذج الثالث 1.871 أي تقع بين القيمة الجدولية العليا لـ Durbin- Watson 1.693 و أربعة ناقص القيمة الجدولية العليا 2.307، ومن ثم نقبل الفرض العدمي القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي في كلا النموذجين.

٤ – النتائج والتوصيات ومجالات الدراسات المستقبلية

٤/١ النتائج

في ضوء نتائج الدراسة التطبيقية ، تم التوصل إلى:

٤/١/١ بتطبيق نموذج الانحدار المتدرج لتفسير العلاقة بين المتغير التابع أتعاب المراجعة الخارجية AFE ، والمتغيرات المستقلة خطر التقاضي LIT ، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة BIN ، ازدواجية دور المدير التنفيذي BDU ، حجم مجلس الإدارة BSI ، عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة BME ، تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة GEN ، حجم الشركة SIZ ، أتضح أن النموذج الأول للدراسة يأخذ الصيغة التالية:

$$\hat{AFE} = 6.407 + 0.215LIT + 0.104BIN + 0.210BDU + 0.077BSI + 0.120GEN + 0.307SIZ$$

ويشير النموذج الأول السابق للدراسة إلى قبول صحة الفروض التالية للبحث:

- **الفرض الأول: توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين خطر التقاضي و أتعاب المراجعة الخارجية.**
- **الفرض الفرعي الأول (المشتق من الفرض الثاني الرئيسي للدراسة): توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة و أتعاب المراجعة الخارجية.**
- **الفرض الفرعي الثاني (المشتق من الفرض الثاني الرئيسي للدراسة): توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي و أتعاب المراجعة الخارجية.**
- **الفرض الفرعي الثالث (المشتق من الفرض الثاني الرئيسي للدراسة): توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين حجم مجلس الإدارة و أتعاب المراجعة الخارجية.**

- **<u>الفرض الفرعي الخامس (المشتق من الفرض الثاني الرئيسي للدراسة):</u>**
  توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة و أتعاب المراجعة الخارجية.

- **كما يشير النموذج الأول السابق للدراسة إلى <u>رفض صحة الفرض الفرعي الرابع المشتق من الفرض الثاني الرئيسي للدراسة</u> (لأن معادلة نموذج الانحدار المتدرج السابق استبعد المتغير الخاص عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة) الذي <u>ينص على:</u>**

توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة و أتعاب المراجعة الخارجية ، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة.

٢/١/٤ بتطبيق نموذج الانحدار المتدرج لتفسير العلاقة بين المتغير التابع توقيت إصدار تقرير المراجعة (مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة ADE1 في النموذج الثاني للدراسة ، و مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى تاريخ نشر التقارير المالية ADE2 في النموذج الثالث للدراسة) ، والمتغيرات المستقلة أتعاب المراجعة الخارجية AFE ، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة BIN ، ازدواجية دور المدير التنفيذي BDU ، حجم مجلس الإدارة BSI ، عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة BME ، تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة GEN ، وجود لجنة مستقلة للمراجعة ACI، أتضح أن:

- **النموذج الثاني للدراسة يأخذ الصيغة التالية:**

$$\hat{ADE}1 = 14.791 + 1.098AFE - 0.191BIN$$
$$- 0.324BSI + 0.265BME - 0.175ACI$$

ويشير النموذج الثاني السابق للدراسة إلى:

<u>قبول صحة الفرض الفرعي الأول (المشتق من الفرض الثالث الرئيسي للدراسة) :</u> توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين أتعاب المراجعة الخارجية و توقيت إصدار تقرير المراجعة (مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة).

- **كما يتضح أن النموذج الثالث للدراسة يأخذ الصيغة التالية:**

$$\hat{ADE}2 = 14.699 + 1.071AFE - 0.233BIN$$
$$- 0.314BSI + 0.224BME - 0.175ACI$$

ويشير النموذج الثالث السابق للدراسة إلى:

<u>قبول صحة الفرض الفرعي الثاني (المشتق من الفرض الثالث الرئيسي للدراسة)</u> : توجد علاقة ارتباط طردية جوهرية بين أتعاب المراجعة الخارجية و توقيت إصدار تقرير المراجعة(مقاس باللوغاريتم الطبيعي للفترة من نهاية السنة المالية وحتى تاريخ نشر التقارير المالية)

٤/٢ التوصيات:

استناداً إلى نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، يوصى الباحث بما يلي:

١/٢/٤ ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على إنشاء لجنة مستقلة للمراجعة بها حتى تنخفض فترة إصدار تقرير المراجعة.

٢/٢/٤ ضرورة قيام مركز المديرين المصري بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار دليل حوكمة خاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة يتطلب متطلبات حوكمة مبسطة وأقل تعقيداً مما هو مطبق في الشركات كبيرة الحجم، على أن يراعي هذا الدليل تعزيز خصائص مجلس إدارة الشركات التي تناولتها الدراسة الحالية والتي تؤثر في أتعاب المراجعة الخارجية (مثل زيادة استقلالية مجلس الإدارة وزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة) التي تناولتها الدراسة الحالية مما ينعكس أثره في زيادة جودة أعمال المراجعة ، وكذلك تعزيز خصائص مجلس إدارة الشركات التي تناولتها الدراسة الحالية والتي تؤدي إلى تقليل تأخير إصدار تقرير المراجعة (مثل تقليل عدد اجتماعات مجلس الإدارة).

٣/٢/٤ قيام وحدة الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات التابعة للهيئة العامة للرقابة المالية بالتعاون مع جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بعقد ورش عمل و دورات تدريبية للتعرف على كيفية قيام مراقب الحسابات بمواجهة مخاطر عملية المراجعة خصوصاً مخاطر التقاضي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

٤/٢/٤ ضرورة تعديل الميثاق العام المصري لآداب وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة بحيث يتضمن وضع نظام عملي لكيفية تحديد أتعاب المراجعة الخارجية ، بحيث تكون الأتعاب مناسبة لما يبذله مراقب الحسابات من جهد ووقت مع مراعاة تقليل تأخير إصدار تقرير المراجعة قدر الإمكان هذا من ناحية ، و ما يحيط بعملية المراجعة الخارجية من صعوبات ومخاطر خصوصاً خطر التقاضي من ناحية أخرى.

٣/٤ مجالات الدراسات المستقبلية:

١/٣/٤ تناولت الدراسة الحالية بعض خصائص مجلس الإدارة بالشركات الصغيرة والمتوسطة و تأثيرها على أتعاب المراجعة الخارجية ، ويمكن إجراء الدراسة على باقي خصائص مجلس الإدارة مثل المؤهلات المحاسبية والمالية لأعضاء مجلس الإدارة .

٢/٣/٤ تناول متغيرات أخرى قد تكون مؤثرة على أتعاب المراجعة الخارجية بالشركات الصغيرة والمتوسطة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة مثل خصائص مكتب مراقب الحسابات .

قائمة المراجع

١ - المراجع باللغة العربية :

- **إسماعيل، أحمد سامي فتحي (٢٠١٤) ، "قياس أثر جودة المراجعة الخارجية على تحسين سمعة المراجع الخارجي : دراسة نظرية ميدانية" ، مجلة البحوث المالية والتجارية ، العدد ٣، ص ص ٢٦٩-٣٠١.**
- **البورصة المصرية (٢٠١٦) ، "بورصة النيل فرصتك للنمو "، ص ص ١-٦.**
- **الهيئة العامة للرقابة المالية (مارس ٢٠١٨) ، "قرار رقم ١٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن تعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية "، متاح على الموقع http://www.fra.gov.eg ، ص ص ١-٦.**
- **الهيئة العامة للرقابة المالية (نسخة محدثة مارس ٢٠١٨) ، " قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية "، متاح على الموقع http://www.fra.gov.eg ، ص ص ١-٢٩.**
- **الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠٠٩) ، "قرار مجلس إدارة الهيئة بشأن ضوابط القيد واستمرار القيد والشطب في سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة" ، متاح على الموقع http://www.fra.gov.eg ، ص ص ١ - ٧ .**
- **جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية (٢٠١٥)، "الميثاق العام المصري لآداب وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة" ، متاح على الموقع http://www.esaaegypt.com ، ص ص ١-٤٨.**
- **مركز المديرين المصري (٢٠١٦)، "الدليل المصري لحوكمة الشركات" ، ص ص ١-٤٨.**
- **وزارة الاستثمار المصرية (٢٠١٥)، " معيار المحاسبة المصري رقم (٤٦) معيار المحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة" ، ص ص ١٢٢٩-١٤٧٩.**

- وزارة الاستثمار المصرية (٢٠٠٨)، " معيار المراجعة المصري رقم (١٠٠٥) معيار الاعتبارات الخاصة في مراجعة المنشآت الصغيرة" ، ص ص ٥٠٧-٥٢٧.

٢ - المراجع باللغة الإنجليزية :

- **AbbasZadeh , R. (2017) ," An Empirical Study: The Effect Of Audit Fees And Risk On The Quality Of Financial Reporting " , Revista QUID (Special Issue), Pp.2888-2893.**

-**Abbott, Lawrence et al. (2017)," The Impact Of Litigation Risk On Auditor Pricing Behavior: Evidence From Reverse Mergers", Contemporary Accounting Research , Vol. 34, No. 2 , Pp. 1103–1127.**

- **Abdullah , Azizah et al. (2012)," Influence Of Corporate Governance On Fees: UK Evidence" , Terengganu International Finance And Economics Journal , Vol. 2, Issue 2 , Pp. 1-14.**

-**Ahmad ,Maslina et al. (2016)," The Association Between Industry Specialist Auditor And Financial Reporting Timeliness - Post MFRS Period" ,Procedia - Social And Behavioral Sciences ,Vol. 219, Pp. 55-62.**

-**Ahmed, M. I. & Che-Ahmad , A. (2016)," Effects Of Corporate Governance Characteristics On Audit Report Lags", International Journal Of Economics And Financial Issues, Vol.6 ,Pp. 159-164.**

-**Akhalumeh, P. B. et al. (2017)," Firm Characteristics And Audit Report Delay In Nigeria: Evidence From The Post-Ifrs Adoption Era", Accounting & Taxation Review, Vol. No. 1, Pp. 83-105.**

-**Al-Najjar, Basil (April 2018),"Corporate Governance And Audit Features: SMEs Evidence", Journal Of Small Business And Enterprise Development , Vol. 25, No. 1, Pp. 163-179.**

-**Al-Najjar ,Basil & Al-Najjar , Dana (2017)," The Impact Of External Financing On Firm Value And A Corporate Governance Index: SME Evidence", Journal Of Small Business And Enterprise Development , Vol. 24, No. 2, Pp. 411-423.**

- **American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) (1983),"Auditing Standards Board : SAS No.47 Audit Risk and Materiality in Conducting an Audit" ,PP.1-14.**

- **Azami1,Zeinab & Salehi, Tabandeh (2017)," The Relationship Between Audit Report Delay And Investment**

Opportunities ", Eurasian Business Review ,Vol. 7, Issue 3, Pp 437–449.

-Azubike,J.U.B & Aggreh ,Aba M. (2014)," Corporate Governance And Audit Delay In Nigerian Quoted Companies", European Journal Of Accounting Auditing And Finance Research ,Vol.2, No.10, Pp.22-33.

-Bell ,Timothy B . et al. (2001)," Auditors' Perceived Business Risk And Audit Fees: Analysis And Evidence", Journal Of Accounting Research ,Vol. 39 No. 1,Pp. 35- 43.

- Bronson , Scott N. et al. (2017) ," Audit Fee Differential, Audit Effort, And Litigation Risk :An Examination Of ADR Firms", Contemporary Accounting Research ,Vol. 34 No. 1 , Pp. 83–117.

- Bryan, David B. & Mason ,Terry W. (2017)," Executive Tournament Incentives And Audit Fees", Advances In Accounting , Vol. 37,Pp. 30–45.

- Bryan, David B. & Mason ,Terry W. (2016)," Extreme CEO Pay Cuts And Audit Fees", Advances In Accounting, Incorporating Advances In International Accounting, Vol. 33, Pp. 1–10.

-Buuren , Joost van, et al. (2014)," The Use Of Business Risk Audit Perspectives By Non-Big 4 Audit Firms" AUDITING: A Journal Of Practice & Theory, Vol. 33, No. 3, Pp. 105-128.

-Cahan , S. F.& Sun, J.(2015)," The Effect Of Audit Experience On Audit Fees And Audit Quality", Journal Of Accounting ,Auditing & Finance , Vol. 30, No. 1, Pp. 78–100.

-Chung , Hyeesoo H. & Wynn , Jinyoung P. (2014)," Corporate Governance ,Directors' And Officers' Insurance Premiums And Audit Fees " , Managerial Auditing Journal ,Vol. 29 , No. 2, Pp. 173-195.

-Clatworthy ,Mark A. & Peel, Michael J. (2016),"The Timeliness Of UK Private Company Financial Reporting: Regulatory And Economic Influences ",The British Accounting Review ,Vol. 48 ,Pp. 297-315.

- Dong, Bei et al. (March 2018)," Auditor-Client Geographic Proximity And Audit Report Timeliness", Advances In Accounting , Vol. 40, Pp. 11–19.

- Gabrielsson, J. & Huse, M. (2005), "Outside" Directors In SME Boards: A Call For Theoretical Reflections" , Corporate Board: Role, Duties & Composition , Vol. 1, No.1, Pp.28-37.

-Gill ,Amarjit S. et al. (2012)," Corporate Governance And The Growth Of Small Business Service Firms In India", International Research Journal Of Finance And Economics, Issue 96, Pp. 113-123.

-Goodwin-Stewart, J. & Kent, P. (2006), "Relation Between External Audit Fees, Audit Committee Characteristics And Internal Audit", Accounting And Finance, Vol. 46 No. 3, Pp. 387-404.

-Harjoto ,Maretno Agus et al. (2015)," The Impact Of Demographic Characteristics Of Ceos And Directors On Audit Fees And Audit Delay", Managerial Auditing Journal , Vol. 30 No. 8/9, 2015 , Pp. 963-997.

-Hassan ,Yousef Mohammed (2016),"Determinants Of Audit Report Lag: Evidence From Palestine", Journal Of Accounting In Emerging Economies ,Vol. 6, No. 1, Pp. 13-32.

- Hoffman , Benjamin W. & Nagy, Albert L. (2017),"Audit Fee Discounting In The Post-SOX Environment ", Managerial Auditing Journal , Vol. 32, No. 7, Pp. 715-730.

-Huang ,Hua-Wei et al. (2010)," The Association Between Audit Fees And Subsequent Client Litigation", Journal Of Forensic & Investigative Accounting , Vol. 2, Issue 2, Pp. 105- 126.

-Huang, Ting et al.(2014)," Corporate Executive's Gender And Audit Fees", Managerial Auditing Journal ,Vol. 29 No. 6, Pp. 527-547.

-Huguet , David & Gandia , Juan L. (2016)," Audit And Earnings Management In Spanish Smes", BRQ Business Research Quarterly , Vol.19, , Pp. 171---187.

-Ilaboya, O. J. & Christian, Iyafekhe (2014)," Corporate Governance And Audit Report Lag In Nigeria", International Journal Of Humanities And Social Science , Vol. 4, No. 13 , Pp.172-180.

-International Federation Of Accountants (IFAC) (2012), "International Auditing And Assurance Standards Board: International Auditing Standard 315 (Revised) Identifying And Assessing The Risks Of Material Misstatement Through Understanding The Entity And Its Environment", New York, Pp. 262- 312.

- Iskandar, Takiah M. et al. (2017) , "Board Of Directors And Ownership Structure: A Study On Small And Medium

Enterprises (Smes) In Malaysia", Jurnal Pengurusan (Journal Of Management) , Vol.49, Pp. 25 – 39.

- Jizi ,Mohammad & Nehme, Rabih (April 2018) ," Board Monitoring And Audit Fees: The Moderating Role Of CEO/Chair Dual Roles", Managerial Auditing Journal ,Vol. 33 No. 2, Pp. 217-243

- Johl ,Shireenjit K. et al. (2016) , " Business Group Affiliation, Board Quality And Audit Pricing Behavior: Evidence From Indian Companies" , International Journal Of Auditing , Vol. 20 , Pp. 133–148.

- Kalelkar , Rachana (2017)," Effect Of Audit And Compensation Committee Membership Overlap On Audit Fees ", Asian Review Of Accounting , Vol. 25 No. 1, Pp. 34-57

- Kikhia ,H. Y. (2014)," Board Characteristics, Audit Committee Characteristics, And Audit Fees: Evidence From Jordan", International Business Research; Vol. 7, No. 12 , Pp. 98-110.

-Kochetova-Kozloski, N., & Messier, W. F., Jr. (2011)," Strategic Analysis And Auditor Risk Judgments", Auditing: A Journal Of Practice & Theory, Vol.30,No. 4, Pp.149-171.

-KowaleskI, Zachary T. et al. (May 2018)," The Impact Of Consulting Services On Audit Quality: An Experimental Approach", Journal Of Accounting Research , Vol. 56 No. 2,Pp. 673-711.

-Krishnan, Gopal V. et al. (2012)," How Do Auditors View Manager's Voluntary Disclosure Strategy? The Effect Of Earnings Guidance On Audit Fees ", Journal Of Accounting And Public Policy, Vol. 31, Issue 5 , Pp. 492-515.

-LAI, Karen M. Y. et al. (2017)," Board Gender Diversity, Auditor Fees, And Auditor Choice", Contemporary Accounting Research, Vol. 34 , No. 3, Pp.1681–1714.

-Lambert , Tamara A. et al. (2017), "Audit Time Pressure And Earnings Quality: An Examination Of Accelerated Filings", Accounting, Organizations And Society , Vol. 58 ,Pp. 50-66.

-Leidner, Jacob J. & Lenz, Hansrudi (2017), Client's Business Risk, Public-Interest Entities, And Audit Fees: The Case Of German Credit Institutions , International Journal Of Auditing , Vol. 21 , Pp.324–338.

- Li ,Yuedong et al. (2014)," The Influence Of Corporation Governance Structure On Internal Control Audit Report

Lag: Evidence From China", Accounting & Taxation ,Vol. 6, No. 2, Pp. 101-115.

- Li, Yutao & Luo ,Yan (2017)," The Contextual Nature Of The Association Between Managerial Ability And Audit Fees", Review Of Accounting And Finance ,Vol. 16 , No. 1 ,Pp. 2-20 .

-Liu, Siheng (2017) ," An Empirical Study: Auditors' Characteristics And Audit Fee" , Open Journal Of Accounting , Vol.6, Pp.52-70. https://doi.org/10.4236/ojacct.2017.62005

- Magnis ,Chris & Iatridis, George Emmanuel (2017),"The Relation Between Auditor Reputation, Earnings And Capital Management In The Banking Sector: An International Investigation", Research In International Business And Finance , Vol. 39 Pp.338–357.

- Mahzan , Nurmazilah & Yan ,Chia Meng (2014)," Harnessing The Benefits Of Corporate Governance And Internal Audit: Advice To SME", Procedia - Social And Behavioral Sciences , Vol.115, Pp.156 – 165.

- Mande , Vivek et al. (2017)," Auditor Search Periods As Signals Of Engagement Risk: Effects On Auditor Choice And Audit Pricing", Advances In Accounting , Vol.37,Pp. 15–29.

- Naibei, Kiprotich Isaac et al. (2014), "Moderating Effect Of Business Risk On The Audit Fee Model Among Small Audit Firms: Case Of Western Region, Kenya", European Scientific Journal , Vol. 10, No. 10, Pp .445-462.

- Nengzih (2017),"Determinant Of Corporate Governance, Audit Quality And Financing Decision", International Journal Of Management And Applied Science , Vol . 3, Issue 3, Pp. 132-138.

- Norziaton I. K. et al. (2017), " Politically Connected, Internal Governance Mechanisms And Audit Fees In Malaysia , Asian Journal Of Accounting Perspectives , Vol. 10 ,Pp. 36-51.

- Ouertani, Insaf & Ayadi, Salma Damak (2012), "Auditor Engagement Decision: An Exploratory Study In The Tunisian Context ", Accounting And Management Information Systems ,Vol. 11, No. 3, Pp. 371–390.

-Redor , Etienne (2017), ''Board Turnover, Director Characteristics And Audit Fees'', Economics Bulletin, Vol. 37, Issue 4, Pp. 2446-2457.

-Sakka, Imen & Jarboui, Anis (2016)," Audit Reports Timeliness: Empirical Evidence From Tunisia" ,Cogent Business & Management, Vol. 3, Pp.1-13.

-Salehi ,Mahdi et al. (April 2018)," The Relation Between Corporate Governance Mechanisms, Executive Compensation And Audit Fees Evidence From Iran ", Management Research Review , Vol. 41, Pp. 939-967.

- Seetharaman, Ananth et al. (2002)," Litigation Risk And Audit Fees: Evidence From UK Firms Cross-Listed On US Markets" Journal Of Accounting And Economics , Vol. 33 ,Pp. 91–115

-Sundgren, S., & Svanström, T. (2013), "Audit Office Size, Audit Quality And Audit Pricing: Evidence From Small-And Medium-Sized Enterprises", Accounting And Business Research , Vol. 41, No. 1 , Pp.31-55.

- Suryani, Deby& Sitorus, Tigor (2017)," The Client Risk And The Audit Planning: Influence Of Acceptance Of Audit Engagement", International Research Journal Of Business Studies , Vol. 10 , No. 3,Pp. 183- 198.

-Tang, Fengchun et al. (2017)," Does Regulator Designation Of Auditors Improve Independence? The Moderating Effects Of Litigation Risk", Managerial Auditing Journal ,Vol. 32 No. 1, Pp. 2-18

-Urhoghide, R.O. & Emeni, F.K. (2014), "The Effect Of Client Characteristics On Audit Fee: Evidence From Nigeria", Global Journal Of Accounting, Vol.4, No. 1, Pp. 48-58.

- Urhoghide, Ruth O.& Izedonmi, F. O. I.(2015)," An Empirical Investigation Of Audit Fee Determinants In Nigeria", International Journal Of Business And Social Research ,Vol. 5, Issue8, Pp. 48- 58.

- Wong , Raymond M. K. et al. (April 2018),"The Impact Of Litigation Risk On The Association Between Audit Quality And Auditor Size: Evidence From China" , Journal Of International Financial Management & Accounting , Pp. 1–32.

-Wright ,William F. (2016),"Client Business Models, Process Business Risks And The Risk Of Material Misstatement Of

Revenue ", Accounting, Organizations And Society, Vol. 48, Pp. 43-55.

-Xu, Hongkang (2017)," Differential Effects Of Market Concentration On Oligopolistic And Atomistic Segments: Evidence Of Audit Fees And Audit Quality", Journal Of Accounting And Finance, Vol. 17, No.3, Pp. 121-136.

-Zalailah Salleh et al. (2017),"Audit Committee Financial Expertise And Audit Report Lag: Malaysia Further Insight", Asian Journal Of Accounting And Governance , Vol. 8, Pp. 137–150 .